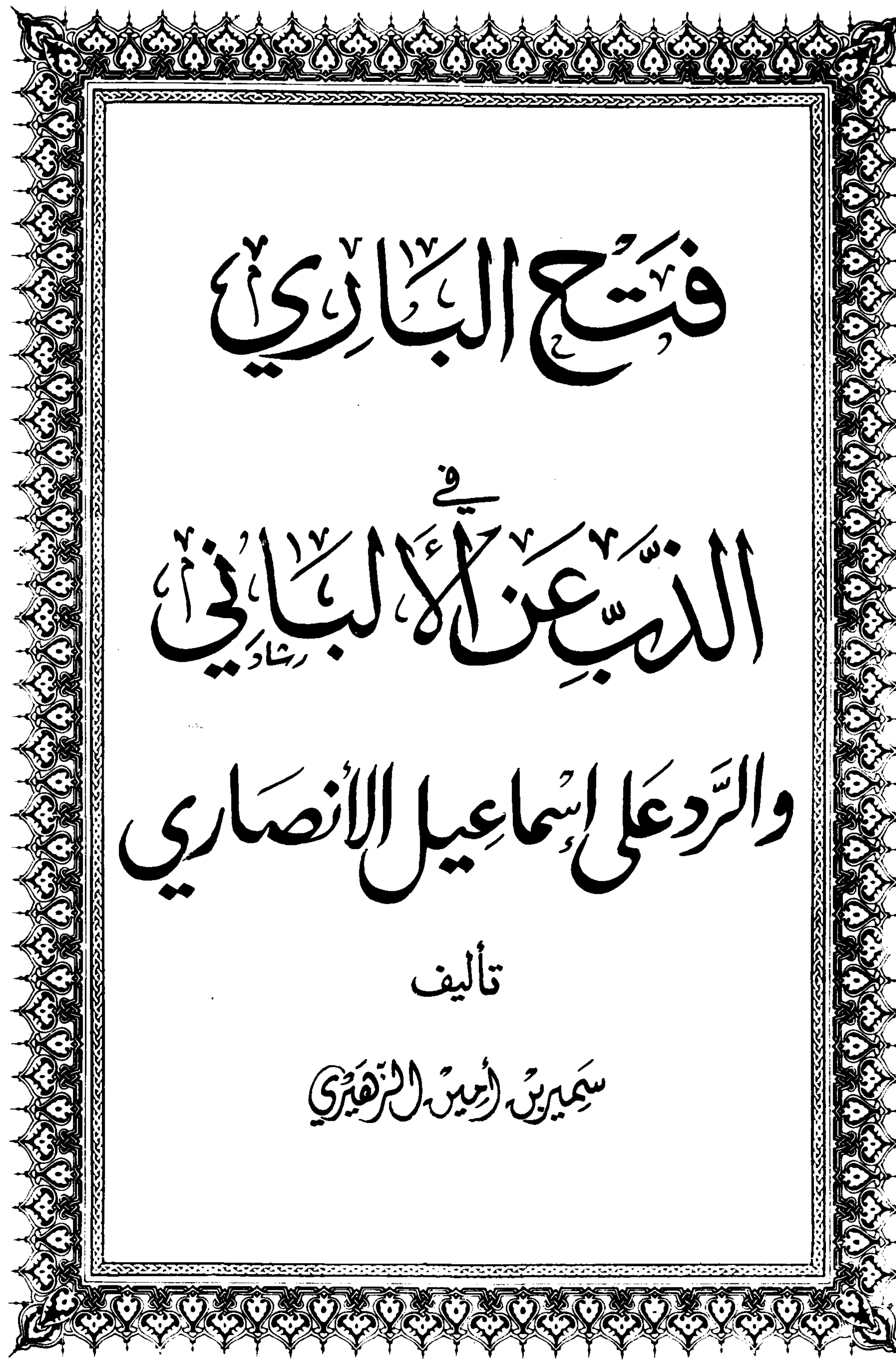


فتح الباري

في

الذب عن الألباني

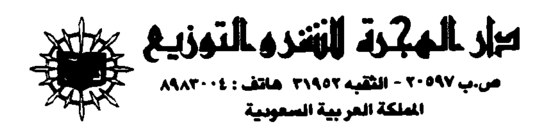
والرد على إسماعيل الأنصاري

تأليف

سمير بن أمين الزهيري

الطبعة الأولى

رمضـــان ١٤١٠هـ ـ الرياض



ص.ب ٢٠٥٩٧ - الثقبه ٣١٩٥٢ هاتف : ٨٩٨٣٠٠٤

المملكة العربية السعودية

بســم الله الرحمـن الرحيم

إن الحمـد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفسٍ واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا﴾ [النساء: ١٠].

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدًا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها. وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

وبعد: فقد صدر قبل قليل كتاب للشيخ الفاضل إسماعيل الأنصاري يتعقب فيه شيخنا الشيخ الألباني في تعليقه على شرح العقيدة الطحاوية، وسماه «نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية».

وعندما أهداني أحد الأخوة الأفاضل جزاه الله خيراً نسخة من الكتاب، والتي تزامنت مع وصول العلامة الألباني للرياض زائراً، أخذتها متعجباً وقرأتها متجرداً، وبعد انتهائي من قراءتها، بدا لي أن أعلق عليها، إذ وجدت فيها مغالطات علمية كثيرة، فضلاً عن المغالطات غير العلمية، والتي لا تهمني كثيراً.

وقد حرصت في ردي هذا على التجرد والإنصاف، ولا يمنعنا هذا أن نقبل ما عند الشيخ الأنصاري من حق ونرد عليه ماهو خطأ، والأمر كما قال الإمام أحمد: «فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضا».

وقد سميت هذه الرسالة: «فتح الباري في الذب عن الألباني، والرد على الأنصاري».

فإن أصبت فمن الله عز وجل وإن أخطأت فمني، ومن الشيطان، وأسأل الله أن يغفر للجميع، ويوفقنا جميعا إلى مافيه الخير.

وكتب
أبو الفداء المنصوري
سمير بن أمين الزهيري
عفا الله عنه

الرياض في: ١٣ رجب ١٤١٠هـ
الخميس ٨/ ٢/ ١٩٩٠م.

وهذا أوان الشروع فيما وضعت له
هذه الرسالة، فأقـول وبالله التوفيق :

الأحاديث التي وهّم فيها الشيخ الألباني شارح العقيدة الطحاوية، وردود الشيخ الأنصاري، وبيان الجواب على هذه الردود.

لقد أخذ فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري على أستاذنا فضيلة الشيخ ناصر الدين الألباني عدة مآخذ، رأى فيها الأنصاري أن الشيخ ناصراً أخطأ فيها، وذلك فيما يتعلق بالأحاديث، وتخريج الشيخ ناصر لها.

وأنا هنا أورد هذه الأحاديث التي انتقدها الشيخ الأنصاري، ثم أتبعها بكلام الشيخ ناصر الدين الألباني، ثم أتبع ذلك بانتقاد الأنصاري. كل ذلك ليقف القارىء على البحث بأكمله دون تحريف لكلام أحد.

ثم أعقّب بعد ذلك على كلام الشيخ الأنصاري، مبينًا مدى صحته وموافقته للصواب، دون تحيز للشيخ ناصر الألباني ـ حفظه الله ـ ولكن سأكون بإذن الله تعالى مع الحق أينما كان. متبعًا في نقدي الطريق العلمي، مبتعداً عن المهاترات، من فحش الكلام، وسوء الأخلاق، فإن هذا شيء لا أحسنه ولا أحب الدخول فيه، وأنا لم أضع ردي هذا تعصبًا لشيخي ـ حفظه الله تعالى ـ بل إحقاقًا للحق، وإبطالاً للباطل، وإن أصاب الشيخ الأنصاري في مسألة فلن أخفيها، بل سأنشرها.

وليعلم القارىء أنني لا أتبنى موقفاً مسبقاً، فلست والله أعرف الشيخ الأنصاري، بل لقد نقلت عنه سابقًا في أحد كتبي رأياً له يخالف رأي شيخي

وارتضيتـه[1]، وليس معنى هذا أنني رضيت تهجمه على الشيخ، أو أنني رضيت ما قالـه الأنصـاري من فحش القـول كما سبق وفهم ذلك بعض الأخوة.

كلا. فلست ـ والله ـ أقبل فحش الكلام من أي شخص كائنا من كان، ولست ممن يحسنه، وقد حث ديننا الحنيف على كرم المعاملة، وحسن الخلق.

(١) انظر «ناسخ الحديث ومنسوخه» ص ٤٤٤

الحديث الأول

قال صلى الله عليه وسلم: «مثلي ومثل الأنبياء، كمثل قصر أحسن بنيانه، وترك منه موضع لبنة، فطاف به النظار يتعجبون من حسن بنائه، إلا موضع تلك اللبنة، لا يعيبون سواها، فكنت أنا سددت موضع تلك اللبنة، ختم بي البنيان، وختم بي الرسل».

قال الشارح رحمه الله: أخرجاه في «الصحيحين».

قال الشيخ ناصر: «صحيح، غير أن عزوه بهذا اللفظ «للصحيحين» وهم وإنما هو عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» من حديث أبي هريرة كما في «الجامع الكبير» للسيوطي (٢/٢٠٣/١) وأخرجه الشيخان عنه، وعن جابر نحوه. وكذا رواه أحمد (**٢/٢٤٤ و ٢٥٦ و٣١٢ و٣٩٨ و٤١٢ و٣/٣٦١**) ورواه أيضًا (**٣/٩**) عن أبي سعيد الخدري[1]. ا. هـ.

وقال الشيخ الأنصاري في نقده ما يلي:

أما حديث: «مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر...»، فالجواب عما أورده الألباني على الشارح حوله أن شارح الطحاوية لو قال في هذا الحديث:

---

(١) وفي طبعة مؤسسة الرسالة (١/١٥٦) التي علق عليها شعيب الأرنؤوط قال: «هذا اللفظ الذي أورده الشارح ليس في «الصحيحين» ولا في أحدهما، وإنما هو في «تاريخ دمشق» لابن عساكر من حديث أبي هريرة كما في «الجامع الكبير» للسيوطي ثم ساق الحديث من رواية أبي هريرة المتفق عليه وأورد لفظه...

ومن نظر في هذا الكلام علم أنه نص كلام شيخنا دونما إشارة.

أخـرجاه في الصحيحين بهذا اللفظ، أو أخرجاه في الصحيحين على هذا الوجه، لكان لذلك الإيراد وجه بعد التأكد من التفاوت بين لفظ الحديث في الشرح وبين لفظه عند الشيخين، وهو لم يقل ذلك، إنما قال: (أخرجاه في الصحيحين)، وهذه اللفظة قد يراد بها أصل الحديث مع احتمال تفاوت في اللفظ وعدمه كما نبه عليه كثير من أهل العلم وجرى عليه المصنفون من أصحاب المستخرجات وغيرهم. ولو ضوح صنيع أصحاب المستخرجات أكتفي بما ذكره غيرهم، فأقول: قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته ـ بعد أن ذكر أن الكتب المستخرجة على كتاب البخاري أو كتاب مسلم لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتهما في اللفظ من غير زيادة ولا نقصان ـ قال بعد أن ذكر ذلك: وهكذا ما أخرجه المصنفون في تنصانيفهم المستقلة كالسنن الكبرى للبيهقي وشرح السنة للبغوي وغيرهما مما قالوا فيه: أخرجه البخاري أو مسلم، فلا يستفاد من ذلك أكثر من أن البخاري أو مسلما أخرجا أصل ذلك الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ، وربما يكون في بعض المعنى، فقد وجدت في ذلك مما فيه بعض التفاوت من حيث المعنى.

قال: وإذا كان الأمر كذلك فليس لك أن تنقل حديثا منها وتقول: هو على هذا الوجه في كتاب البخاري أو في كتاب مسلم إلا أن تقابل لفظه، أو يكون الذي خرجه قد قال: خرجه البخاري بهذا اللفظ. اهـ.

وقال ابن السبكي في «طبقات الشافعية» في كلامه على حديث الإسلام والإيمان والإحسان: أخرج الدارقطني هذا الحديث من حديث عمر أيضاً، من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن يحيى بن يعمر وفيه في الإسلام: «وتغتسل من الجنابة، وتتم الوضوء» وفي آخره: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتدرون من هذا؟ هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم فخذوا

عنه، فوالذي نفسي بيده ما شبه عليّ مذ أتاني قبل مرتي هذه، وما عرفته حتى ولّى»، قال أبو الحسن الدارقطني: هذا إسناد ثابت صحيح أخرجه مسلم بهذا الإسناد. قلت ـ القائل ابن السبكي :ـ ومراده أن مسلما أخرج أصل الحديث بهذا الإسناد، وأما بهذا المتن فلا، وهون أمر المتن لما قدمته لك من أن المحدث لا يعظم الخطب عنده في الاختلاف على هذا الوجه، وإن كان ربما رآه علة، ولكن العلة هنا منتفية لأن الحديث باتفاق جهابذة الفحول ثابت. ا. هـ.

وقال الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي في: «فتح المغيث شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث»، بعد أن ذكر صنيع أصحاب المستخرجات، قال: إن أصحاب المستخرجات غير منفردين بصنيعهم، بل أكثر المخرجين للمشيخات والمعاجم، وكذا للأبواب، يوردون الحديث بأسانيدهم ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالباً بعزوه إلى البخاري أو مسلم أو إليهما، مع اختلاف الألفاظ وغيرها، يريدون أصله. ا هـ.

وقال الشيخ عبدالهادي نجا الأبياري في: «نيل الأماني على مقدمة شرح القسطلاني لصحيح البخاري»: اعلم أن ما أخرجه المؤلفون بعد الشيخين إذا قالوا فيه: أخرجه البخاري أو مسلم فلا يعنون بذلك أكثر من أن البخاري أو مسلما أخرج أصل ذلك الحديث. قال: فعلى هذا ليس لك أن تنقل حديثا منها وتقول: هو على هذا الوجه من كتاب البخاري أو مسلم إلا أن تقابل لفظه، أو يقول الذي أخرجه: أخرجه البخاري بهذا اللفظ، كذا في الملخص، قال: «ومثل ذلك يقال فيما يخرجه الحافظ السيوطي في الجامع الصغير عن الشيخين أو أحدهما فتفطن». ا هـ.

وكلام أهل العلم في ذلك كثير.

يضاف إلى ما ذكرناه منه: ما نقله الحافظ الزيلعي في «نصب الراية في تخريج أحـاديث الهـداية» عن تقي الدين بن دقيق العيد، وهو أن التزام اللفظ في الحديث المعزو لا يجب إلا على من يقصد الاحتجاج بلفظة معينة من ذلك الحديث. ذكر ذلك في كلامه على حديث: «أيما إهاب دبغ فقد طهر».

قال: واعلم أن كثيراً من أهل العلم المتقدمين والمتأخرين عزوا هذا الحديث في كتبهم إلى مسلم وهو وهَم، وممن فعل ذلك البيهقي في سننه، وإنما رواه مسلم بلفظ: «إذا دبغ الإهاب فقد طَهُر».

واعتذر عنه الشيخ تقي الدين في كتاب «الإمام» فقال: والبيهقي وقع له مثل ذلك في كتابه كثيرا ويريد به أصل الحديث لا كل لفظة منه. قال: وذلك عندنا معيب جداً إذا قصد الاحتجاج بلفظة معينة لأن فيها إيهام أن اللفظ المذكور أخرجه مسلم، مع إن المحدثين أعذر في هذا من الفقهاء، لأن مقصود المحدثين الإسناد ومعرفة المخرج، وعلى هذا الأسلوب ألفوا كتب الأطراف.

فأما الفقيه الذي يختلف نظره باختلاف اللفظ فلا ينبغي له أن يحتج بأحد المخرجين إلا إذا كانت اللفظة فيه. ا. هـ.

وتطبيقاً لهذه القاعدة التي ذكرها ابن دقيق العيد قال الزيلعي في كلامه على عزو بعض الفقهاء حديث: «ابدؤوا بما بدأ الله به»، بصيغة الأمر إلى مسلم، مع أن لفظ مسلم «أبدأ» بصيغة المضارع قال: إن بعض الفقهاء

عزا لفظ الأمـر لمسلم وهـو وهم منه، وقد يحتمل هذا من المحدث، لأن المحدث إنما ينظر في الإسناد وما يتعلق به، ولا يحتمل ذلك من الفقيه لأن وظيفته استنباط الأحكام من الألفاظ، فالمحدث إذا قال: (أخرجه فلان) فإنه يريد أصل الحديث لا بتلك الألفاظ بعينها، ولذلك اقتصر أصحاب الأطراف على ذكر طرف الحديث. فعلى الفقيه إذا أراد أن يحتج بحديث على حكم أن تكون تلك اللفظة التي تعطيه موجودة فيه. اهـ. كلام الزيلعي.

فباعتبار الألباني نفسه محدثا لا فقيها ينبغي له الانتباه إلى هذه القاعدة.

الثاني: أن حديث: «مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر..» بنفس ذلك اللفظ الذي أورده به شارح العقيدة الطحاوية وعزاه إلى الصحيحين أورده الإمام الحسين بن مسعود البغوي في (باب فضائل سيد المرسلين صلوات الله وسـلامه عليه) من كتابه (مصابيح السنة) وعزاه إليهما، إلا أنه ليس عنده: «لا يعيبون سواها»، ونصه: قال عليه السلام: «مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر أحسن بنيانه، ترك منه موضع لبنة، فطاف به النظار يتعجبون من حسن بنيانـه إلا موضـع تلك اللبنة، فكنت أنا سددت موضع تلك اللبنة، فتم بي البنيان، وختم بي الرسل». هكذا أورده البغوي تحت عنوان (من الصحاح) الذي صرح في مقدمة ذلك الكتاب «مصابيح السنة» بإنه إنـما يعـبر به عما أخرجه الشيخان أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمهما الله في جامعيهـما أو أحـدهما. وقد فسر ولي الدين محمد بن عبدالله الخطيب العمري التبريزي في «مشكاة المصابيح» مراد البغوي بكون هذا الحديث في الصحاح بلفظ: (متفق عليه) وأقره العلامة على القاري في «مرقاة المفاتيح شرح مشكـاة المصابيح» على ذلك، ولم يتعقب ذلك الألباني في تعليقه على طبعة المشكاة التي أشرف عليها حينما مر على ذلك الحديث.

انتهى كـلام الأنصاري.

وجوابي حول ما سبق يتلخص فيما يأتي :ـ

أولاً : تسليم الشيخ الأنصاري بأن الحديث بهذا اللفظ ليس في «الصحيحين» ولا في أحدهما، واعتذاره عن الشارح بأنه لم يقيده بقوله : «بهذا اللفظ» أو: «على هذا الوجه» وإنما قال فقط : «أخرجاه في الصحيحين»!!

أقول : ولا أدري ما قيمة هذا القيد العجيب الذي أتى به الشيخ الأنصاري مع اعترافه أن الحديث ليس في «الصحيحين» أفليس الأولى أن يسكت مادام أنه رجع إلى «الصحيحين» ولم يجده، وألا يكشف عن نفسه، ويضع قيوداً من عنده؟

لا شك أن هذا كان الأولى، ولكن أوقعه في هذا المأزق النقطة التالية .

ثانياً : اعتذاره عن صنيع الشارح بما صنع أصحاب المستخرجات **فقال** : «وهذه اللفظة ـ أي : أخرجاه في الصحيحين ـ قد يراد بها أصل الحديث، مع احتمال تفاوت في اللفظ وعدمه كما نبه عليه كثير من أهل العلم، وجرى عليه المصنفون من أصحاب المستخرجات وغيرهم» ثم ذكر كلام أهل العلم السابق في بيان طريقة أصحاب المستخرجات .

ولست هنا في حاجة لأن أزيد على ما نقل الشيخ ، ولكن من كلامه الذي نقل ندينه، وذلك من وجوه :

١ ـ هل ابن أبي العز كأصحاب المستخرجات؟ له إسناد خاص به، ووضع كتابه الذي هو «الشرح» مستخرجا على «الصحيحين»؟!

٢ ـ هب جدلا أنه ربما كان عند الشيخ هكذا!! فهل يحق لنا أن نأخذ الحديث من مستخرج ابن أبي العز، والذي هو «الشرح» ثم نقول: أخرجاه في «الصحيحين»؟!

الجواب: قد أجاب عن ذلك الشيخ الأنصاري فيما نقله، ولكن لم ينتبه لذلك. فقد نقل قول ابن الصلاح:

«ليس لك أن تنقل حديثا منها: وتقول: هو على هذا الوجه في كتاب البخاري، أو في كتاب مسلم، إلا أن تقابل لفظه، أو يكون الذي خرجه قد قال: خرجه البخاري بهذا اللفظ».

قلت: ومفهوم هذا الكلام أنه حتى مع أصحاب الكتب المسندة التي أخرجت الأحاديث الموجودة في «الصحيحين» أو أحدهما كسنن البيهقي أو شرح السنة للبغوي لا يجوز أن ينقل أحد منها الحديث ويقول رواه البخاري أو مسلم، ما لم يصرح صاحب الكتاب الذي أخذت منه: بأن فلانا (البخاري ـ أو مسلماً) أخرجه بهذا اللفظ.

لأن أصحاب هذه الكتب لم يلتزموا ألفاظ «الصحيحين» وإنما رووا ما وقع لهم من الأحاديث كما سمعوها من شيوخهم. فربما كان هناك تفاوت في اللفظ، وربما كان في المعنى أيضاً.

فإذا كان الشيخ الأنصاري نقل هذا الكلام فلا أدري ما وجه اعتراضه على صنيع الشيخ ناصر. وهو يعرف أن صاحب الشرح ليس من أصحاب المستخرجات، ثم لو كان كذلك لما جاز له أن يقول: أخرجاه في «الصحيحين» إلا بعد أن يقابل لفظه. ويظهر له تطابق لفظه مع لفظ «الصحيحين».

ومما نقل الأنصاري نفسه، قول الشيخ عبدالهادي نجا الأبياري.

«ليس لك أن تنقل حديثا منها وتقول: هو على هذا الوجه من كتاب البخاري أو مسلم، إلا أن تقابل لفظه، أو يقول الذي أخرجه: أخرجه البخاري بهذا اللفظ».

وكل هذا حجة على الأنصاري وليس حجة له.

وياسبحان الله يعتذر عن المصنف في أول كلامه بأن المصنف لم يقيد كلامه بقوله: «بهذا اللفظ» أو «على هذا الوجه» وإذا ذهب ليدلل على صحة كلامه من كلام أهل العلم وجدهم يشترطون هذا القيد!! فينقل كلامهم ليحتج به وهو حجة عليه، وكل ذلك دون أن يدري!

ثم بعد ذلك نقل كلاما في الفرق بين احتجاج المحدث والفقيه بالحديث، وأن المحدث اهتمامه يكون بالإسناد وبمخرج الحديث بينما الفقيه يكون مقصوده الألفاظ التي يحتج بها.

ثم قال:

«فباعتبار الألباني نفسه محدثا لا فقيها ينبغي له الانتباه لهذه القاعدة».

وأنا أقول: جزاك الله خيراً يا شيخ إذا كنت تعترف هنا بأن الشيخ محدث ـ وهو كذلك بحق ـ فلماذا تنازعه في اختصاصه، وأنت لست من أهل الإختصاص؟! ألست معي في أن من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه.

وقديماً قال الشاعر:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

غير أن هذه الجملة المنقولة عن الشيخ الأنصاري آنفاً فيها رمي للشيخ ـ حفظه الله ـ بالجهل في الفقه، وهذا زعم لم يزعمه الأنصاري وحده، وإنما زعمه معه غيره، والحق أنها كلها مزاعم دون أدلة أو بينات.

وقديماً قِيل :

والدعاوى مالم تقيموا عليها بينـــات أبناؤهـــا أدعيـــاء

وأنا أعجب من أصحاب هذه الفرية، الذين يلقون الكلام دون تمييز وتبصر، ولأن يخرج هذا الكلام من الجهال أو أصحاب البدع، أو أصحاب العقائد الباطلة فهذا شيء هيِّن، أما أن يخرج ممن ينتسبون إلى أهل العلم، فهذا والله لهو البلاء العظيم.

إذ الأمـر في هذه الحـالـة بأن هؤلاء لا يقـرؤن، وإن قرأو، فهم لا يُميزون، أَمَا وقف الشيخُ الأنصاري على كتب أستاذنا الفقيه وهي كثيرة والحمد لله تعالى نذكر منها:

«أحكام الجنائز» الذي أجزم أنه لم يؤلف في بابِهِ مثله، ولعل الشيخ الأنصاري وغيره ممن يرمون الشيخ بهذه الفرية يرجعون إلى هذا الكتاب إن احتاجوا مسألة في هذا الباب.

وهناك أيضاً كتاب: «صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم» الذي جمع فيه الألبـــاني ـ حفـــظه الله ـ كل ما تعلق بهذه العبـــادة من السنـــة الصحيحة، فجاء كتاباً لا يستغني عنه أحد، ولا يغني عنه غيره.

وكـذلـك كتـاب: «آداب الـزفـاف» و «حجة النبي صلى الله عليه

وسلم» . وأيضاً «أحكام العيدين» و «قيام رمضان» وغير ذلك من الكتب .

فهل من ألف مثل هذه الكتب لا يعد فَقِيهاً ، وليس له في الفقه؟ ! فإن كان الأمر كما زعم الشيخ الأنصاري ـ عفا الله عنا وعنه ـ فليقل لنا : مَن هو الفقيه عنده؟

أم أن الأمر كما قيل :ـ

حَسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه   فالقوم أعداءٌ له وخصوم

ثم احتج الشيخ الأنصاري بصنيع البغوي في «مصابيح السنة» ولا يحتاج أن نقف عند هذه النقطة طويلاً لسببين :

الأول : أن الرد السابق يكفي ، وهو رد على هذه النقطة أيضاً .

الثـاني : أن الأنصاري نفسه تناقض فقال : «إن حديث : مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر . . . بنفس ذلك اللفظ الذي أورده به شارح الطحاوية ، وعزاه إلى «الصحيحين» أورده البغوي ، وعزاه إليهما إلا أنه ليس عنده «لا يعيبون سواها» .

قلت : فكيف يقـول في أول كلامه «بنفس ذلك اللفظ» ثم في آخره يقول : «إلا أنه ليس عنده . . . »؟ ! ! فإما أن يكون بنفس اللفظ ، وإما أن يكون بلفظ مغاير.

ثم ذكر بعد ذلك الشيخ الأنصاري أن الحديث نفسه بنفس اللفظ مرّ عليه - أي: على الشيخ الألبـاني - في: «مشكاة المصابيح» ولم يعلق عليه الشيخ كما علق عليه في «شرح العقيدة الطحاوية».

والجواب عن ذلك من وجوه:

أولها: تدليس الشيخ الأنصاري - حفظه الله -. ويتضح هذا بالرجوع إلى «المشكاة» حديث رقم (٥٧٤٥) فبعد ذكر الحديث باللفظ المذكور، قال:

وفي رواية: «فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين» متفق عليه.

وبـالـرجوع إلى البخاري (٣٥٣٥). ومسلم (٢٢٨٦) تجد أن هذه الرواية متفق عليها حقاً، فالأمر إذا لا يحتاج إلى تعليق.

فإن كان الشيخ الأنصاري رجع إلى البخاري ومسلم وعلم أن هذه الرواية فيهما، وكتمها فماذا يسمي هذا؟ وإن لم يكن يعلم ولم يرجع، فهذا ينافي البحث العلمي، وكان ينبغي عليه أن يسأل أهل الشأن من أصحاب هذا العلم.

ثانيها: أن تعليق الشيخ ناصر على «المشكاة» المطبوع تعليق مختصر جداً، وضعه لحاجة معينة، ولظرف خاص بالكتاب، وما دام الأمر كذلك فليس بلازم أن يعلق على كل حديث، خاصة إذا كان الحديث صحيحاً.

ثم مَن أدرى الشيخ الأنصاري أن الشيخ ناصراً لم يعلق على الحديث في تخريجه الثاني «للمشكاة» ولم يطبع هذا التحقيق للآن؟

ثالثها: أن سكوت الشيخ ناصر على هذا الحديث في «المشكاة» لا يفهم

منه أي شيء ولا ينبغي لكل واحد أن يفهم سكوت الشيخ على مراده، بل المعروف أنه لا ينسب لساكت قول.

هذا وقد ينشط الشيخ ـ أي شيخ ـ في مسألة ما فيحققها تحقيقاً بديعاً، وقد لا ينشط في نفس المسألة في وقت آخر فلا يحققها ذلك التحقيق السابق. وهذا معروف ومشاهد.

فحينئذ يحال الموضع الذي لم ينشط فيه على الموضع الذي نشط فيه، هذا هو الحق، والذي يقتضيه الإنصاف.

الجواب عن الأحاديث من الثاني إلى السادس

خطأ الشيخ ناصر الشارح بعد ذلك في عزوه لخمسة أحاديث، وهذه الأحاديث هي :-

١ - حديث عبدالله بن مسعود في القراءة: «كلا كما محسن. . . .» الحديث.

٢ - حديث: «لا فضل لعربي على عجمي . . .» الحديث.

٣ - حديث جابر رضي الله عنه؛ أنه قال: «قيل لعائشة رضي الله عنها: إن ناساً يتناولون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. .» الحديث.

٤ - حديث أبي الدرداء: «أما صاحبكم فقد غامر . . .» الحديث.

٥ - حديث ابن عمر: كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حيّ: أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعده أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان.

فقد عزا الشارح هذه الأحاديث الأول لمسلم. والثاني للسنن، والثالث لمسلم. والرابع للصحيحين. والخامس للصحيحين أيضاً.

بينما يرى الشيخ ناصر أن الشارح - رحمه الله - وهم في عزوه لهذه الأحاديث، وأن الصواب في ذلك هو: الحديث الأول للبخاري، والثاني ليس في السنن، والثالث ليس في مسلم. والرابع للبخاري فقط. والخامس كذلك للبخاري فقط.

ولكن الشيخ الأنصاري يرى أن ما صنعه الشارح هو الصواب، وأنه

غير مسؤول عن هذا العزو، وأن الشيخ ناصراً قد أخطأ في توهيم الشارح هنا، وأدلة الشيخ الأنصاري فيما ذهب إليه هي :

١ ـ أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد عزا نفس الأحاديث في كتبه[1] إلى نفس المصادر التي عزاها إليها الشارح.

٢ ـ أن الإمام الذهبي قد وافق شيخ الإسلام على عزو هذه الأحاديث ـ إلا الحديث الأول ـ في «المنتقي» إلى من عزاها إليه.

الجـــواب :

لا شك أن الصواب في هذه المسألة مع الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ ولم يأت الشيخ الأنصاري في انتقاده على الشيخ ناصر بحجة علمية مقبولة، وللإجابة عما أورده نقول :

١ ـ نحن مع حبنا، وعظيم إجلالنا لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، إلا أننا لا نقول بعصمته، وقد قال الإمام مالك رضي الله عنه : ما من أحد إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر صلى الله عليه وسلم. وهذه نقطة اتفاق بيننا وبين الشيخ إسماعيل ـ حفظه الله ـ ولذلك نحب أن نلفت نظر الشيخ اسماعيل ـ جزاه الله خيراً ـ إلى ما يلي :ـ

أ ـ لا مانع أبداً من أن يرد المتأخر على المتقدم، وليس معنى هذا الرد، وبيان الخطأ، هو انتقاص لحق الأئمة الأعلام المتقدمين ـ جزاهم الله خيراً ـ

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم. و «منهاج السنة».

وإنما هو من باب زينهم، وخاصة إذا كان صاحب الرد مبعثه في ذلك النصح للمسلمين، والوصول إلى الحق، والشيخ الأنصاري ـ وغيره ـ لا يختلف معنا في حسن نية الشيخ الألباني في ذلك، بل هذا هو الذي يلزم المسلم، وهو حسن الظن بالمسلمين.

ب ـ أن الإنسان مهما بلغ من قوة الحفظ والذاكرة، فلا شك أنه يهم وينسى، وهذا لا يحتاج إلى أدلة فكتب الرجال قد ملئت بأخبار الأئمة الحفاظ، والذين لم تمنعهم قوة حفظهم من عد أوهامهم، وبيانها.

جـ ـ أن شيخ الإسلام ينبغي أن يعلم عنه أنه كان يدرس، ويفتي، ويناظر، ويعظ، ويكتب في أحوال كثيرةٍ، وهو بعيد عن مراجعه وكتبه، وإنما كان يعتمد على ذاكرته في هذه الأحوال، فقد كان ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ يقوم بكل هذا النشاط العلمي الهائل سواء أكان في السجن، أو في ساحات الجهاد، أو خارج بلده، وهو بعيد عن كتبه.

ومن كان بمثل هذه الأوصاف، وَوَرَّث هذا الكم الهائل من الكتب النافعة، فهو والله آية من آيات الله، ومن اكتمال مظاهر هذه الآية، ثبوت بشريته حتى لا يغالي الناس فيه، فكانت هذه الأوهام اليسيرة، والتي تزيد من مكانته ومهابته، إذ هذه الأوهام لا تعد شيئاً في جنب ما وَصَلَنا من علمٍ عن هذا الإمام الفذ، أجزل الله مثوبته.

٢ ـ إن ما أتى به الشيخ الأنصاري هنا من حُجج ليصوّب بها صنيع الشارح ـ رحمه الله ـ قد كرهت له أن يتكلم به، وذلك من وجوه.

الأول : أن الشيخ الأنصـاري هنـا في مجال الانتقاد، والمحاجة، والأليق به ـ والحال هذه ـ أن يقول :

بل وهم الألباني في توهيمه للشارح؛ إذ الصواب في هذه المسألة مع الشارح رحمه الله، ثم يرد هذه الأحاديث إلى مصادرها، مبينا أين مكانها في كل مصـدر من هذه المصـادر، خاصـة أن المصادر التي عزا إليها الشارح الأحاديث بين يدي الشيخ الأنصاري .

الثـاني : أن الشيخ الأنصاري ـ عفا الله عنا وعنه ـ سلك في نقده هذا طريقة المقلدين، وليست طريقة المحققين، لأن المقلد يقنع بتقليد غيره في العزو، وهذه لا تليق بالشيخ إسماعيل في هذا الموطن لأنه في مجال انتقاد وردٍّ، فإما أن يكون رده علمياً دقيقاً، وإلا طلب لنفسه السلامة وسكت .

الثالـث : قال الشيخ الأنصاري في ص **٢٣** من نقده : «لاشك في أن التعلق بعزو الحافظين شيخ الإسلام ابن تيمية والذهبي الحديث إلى بعض كتب الحديث أولى من التعلق بعدم تعرض صاحب «ذخائر المواريث» لذلك .

قلت : وهذا قول غريب عجيب؛ لأن الأمر هنا خرج من مجال البحث العلمي إلى مجال التقليد، فلماذا يجيز الشيخ الأنصـاري التقليد لنفسـه، ويحظره على غيره؟! وليس هذا إلا من باب محاجة الأنصاري بمثل ما يقول فقط!! وإلا فنحن نعرف أن الشيخ الألباني لم يقلد صاحب «الذخائر» وإنما نعرف أنه بحث عن الحديث بنفسه، وعندما وصل إلى هذه النتيجة دعمها بقـول من سبقه من أهل العلم، بعكس الشيخ الأنصاري إذ أخذ كلمة شيخ الإسلام دون بحث!!

٣ ـ قد يقول قائل: بأن هذه الأحاديث التي عزاها الشارح ـ ومن قبله شيخ الإسلام ـ هي في روايات أخرى غير التي بين أيدينا؟

والجواب: نقول: هذا كتاب: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ المزي، وهو تلميذ شيخ الإسلام ـ وكذلك أخذ شيخ الإسلام عنه ـ ومعروف أن هذا الكتاب هو أعظم كتاب وضع لأطراف الكتب الستة، وقد ذكر كل ما في هذه الكتب على اختلاف رواياتها.

وقد قال الشيخ عبدالرزاق حمزة ـ رحمه الله ـ فيما قال عن فوائد: «تحفة الأشراف» ص ٢٢ من المقدمة:

«اختلاف نسخ الكتب الستة، فكثيراً ما تختلف نسخ البخاري، وأبي داود بذكر بعض الأحاديث وحذفها، والتعليق عليها فتستفيد من كتاب «الأطراف» للمزي أن هذا الحديث في نسخة فلان وفلان من أصحاب نسخ البخاري، أو أبي داود ـ رحمهم الله تعالى ـ وامتازت أطراف المزي على أطراف ابن عساكر بذكر نسخ أبي داود والنسائي، وما بين تلك النسخ من اختلاف بخلاف ابن عساكر؛ إذ اقتصر على نسخة اللؤلؤي لأبي داود فقط».

وبالرجوع إلى «التحفة» في هذه الأحاديث التي هي محل النزاع، لا نجد الحافظ المزي قد ذكر عنها شيئاً أبداً، مما يدل على وهم من عزا هذه الأحاديث إلى تلك المصادر دونما شك.

٤ ـ وأما عن اعتذار الشيخ الأنصاري عن الشارح بأن شيخ الإسلام سبقه في عزو هذه الأحاديث، بل الشارح أخذ نفس كلام شيخ الإسلام.

فما علم الشيخ الأنصاري - بارك الله فيه - أنه بهذا يتنقص الشارح، إذ أظهره بمظهر المقلد الذي ينقل عن غيره دون تمحيص أو نقد أو تمييز لما ينقل مع أنه وضع رسالته في الذب عن الشارح، وحمل على الشيخ ناصر الذي وهّم الشارح في أحرف يسيرة لا تغض أبداً من مكانته العلمية، بل تثبت له الفضل، والمكانة العلمية التي تليق به.

إذ من المعلوم بأن نفي التقليد في حق العالم هو من باب المدح، أما نفي الخطأ فهو من باب الذم.

والآن ليقل لنا الشيخ الأنصاري - حفظه الله - أي شيء أراده للشارح - رحمه الله - المدح أم الذم؟!!

٥ - وأما عن عزو الذهبي، فهو أيضاً ليس بمعصوم، وقد يُعتذر عن الذهبي بما يَعتذر به الشيخُ الأنصاري عن شارح الطحاوية فهو أليق به؛ وذلك لأن الذهبي في «المنتقى» إنما يختصر كتاباً معيناً، لا يستطيع أن يخرج عن هذا الكتاب، فهو لا يأتي بجديد من عنده، بل هذه الكلمات: «رواه أبوداود وغيره» و: «في مسلم عن جابر» و«في الصحيحين عن أبي الدرداء» و«في الصحيحين عن ابن عمر» وذلك في الأحاديث من الثاني إلى الخامس على الترتيب. هي أصل كلمة شيخ الإسلام ابن تيمية في «المنهاج»، وليست للذهبي كما هو معلوم بداهة(١).

---

(١) وهنا يطيب لي أن أذكر شيئًا يتعلق «بمستدرك» الحاكم و«تلخيص» الذهبي له، فالذهبي كما هو معلوم يلخص كتاب الحاكم، والحاكم يسوق الأحاديث بأسانيده، ويتبعها بالحكم الذي أداه إليها اجتهاده، فيقول مثلاً «على شرط الشيخين» أو «على

شرط البخاري» أو «على شرط مسلم» أو غير ذلك مما يراه مناسبًا للحكم على الحديث.
فيأتي الذهبي فيحذف جزء من الإسناد، ثم يتبع الحديث بـ (خ م) أو (خ) أو (م) تبعًا لكلام الحاكم، وفي هذه الحالة لا يحسن أن يقال:

رواه الحاكم وقال: على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، فإن (خ م) في تلخيص الذهبي هي اختصار لكلمة الحاكم: على شرط الشيخين، و(خ) هي تلخيص لكلمة الحاكم «على شرط البخاري» و (م) تلخيص لكلمة الحاكم «على شرط مسلم».

وإذا علم هذا، فإذا روى الحاكم حديثًا ضعيفًا، ثم لخصه الذهبي، فلا يُقال فيه: صححه الحاكم ووافقه الذهبي. فهذه جناية على الذهبي؛ لأننا حينئذ نكون قد قوّلناه ما لم يقل، ونسبنا إليه ما لم يصرح به.

وخلاصة القول: ينبغي أن لا ننسب شيئًا للذهبي في هذا الكتاب إلا إذا قال: «قلت: . . . .» أو ما شابه ذلك. ولعلي أزيد هذه المسألة توضيحاً بالأدلة القاطعة في مكان آخر إن شاء الله تعالى.

الحديــث الســابع

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من ترك ثلاث جمع تهاونا من غير عذر، طبع الله على قلبه».

قال الشارح :

«ثبت في الصحيح».

قال الشيخ ناصر:

«صحيح، لكنه لم يروه أحد من أهل الصحيح، والمراد به البخاري أو مسلم، خلافاً لما أفاده الشارح».

وانتقد الشيخ الأنصاري بما ملخصه:

أن كلمة في «الصحيح» تطلق على الحديث الصحيح أو على أحد الكتب التي التزم مؤلفوها فيها الصحة، كما تطلق على أحد الصحيحين.

ونقل عن ابن علان في شرحه لكلمة النووي: «وفي الباب أحاديث كثيرة في الصحيح»

أنه قال:

«يحتمل أن النووي يريد بقوله «في الصحيح»: في الحديث المقابل للحسن والضعيف».

وقال الشيخ الأنصاري أيضاً:

«ويتلخص من كلام الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح» أن الصحيح في عبارة «في الصحيح» يراد به أحد الصحيحين، ويراد به الحديث الصحيح، ويراد به الكتاب الذي التزم مخرجه فيه الصحة كصحيح ابن خزيمة».

وبما أن الحديث قد رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وهم من أهل الصحيح، فلا غبار إذاً على قول الشارح: «ثبت في الصحيح» وإنما الغبار على تفسير الألباني وحصره «الصحيح» على صحيح البخاري، وصحيح مسلم. و «أهل الصحيح» على البخاري ومسلم.

والجواب:

لن أزيد هنا شيئاً على ماذكره الشيخ الأنصاري، ليتبين للقارىء مدى الأمانة في نقل كلام أهل العلم أولاً، ثم في فهمه ثانياً.

فأما عن ابن علان فقد قال ص ١٧٧.

«في الصحيح»: أي للبخاري، لأنه صار علما بالغلبة في لسان المحدثين عليه، ويحتمل أنه يريد في الصحيح من الحديث المقابل للحسن والضعيف. ا. هـ. كلام ابن علان.

قلت: أرأيت أخي القارىء كيف بتر الأنصاري كلام ابن علان!!

وأما عن الحافظ العراقي فقال ص ١٢٣ ـ ١٢٤:

«والجواب عن الثاني، وهو قول ابن الجوزي ليس «في الصحاح»[1] أنه إن كان المراد أنه ليس في واحد من «الصحيحين» فهو كما ذكر، ليس في واحد منهما، ولكن لا يلزم من كونه ليس في واحد من «الصحيحين» أن لا يكون صحيحاً لأنهما لم يستوعبا إخراج الصحيح في كتابيهما، وإن أراد ليس في كتاب التزم مخرجه الصحة (قلت: لأنه قال في الصحاح) فليس بجيد، فقد

---

(١) لا يخفي عل كل قارىء ـ إن شاء الله ـ أن «في الصحاح» غير «في الصحيح» فـ «في الصحاح» تطلق على الكتب التي التزم مؤلفوها فيها الصحة، وكذلك أطلق بعض أهل العلم على الكتب الستة «الصحاح» ولا أدري كيف ربط الأنصاري ـ حفظه الله ـ بين الأمرين؟!!

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» من رواية أبي مسلمة سعيد بن يزيد قال: سألت أنس بن مال: أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يستفتح بالحمد لله رب العالمين. أو: بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه، وما سألني عنه أحد قبلك.

وقال الدارقطني بعد تخريجه: هذا إسناد صحيح . . .

وإن أراد ابن الجوزي بقوله: «إنه ليس في الصحيح» أي: ليس في أحد الصحيحين، فلا يكون فيه قوة المعارضة لما في أحد الصحيحين، وإن كان أيضاً صحيحاً في نفسه؛ لأنه يرجح عند التعارض بالأصح منهما، فيقدم ما في الصحيحين» ا. هـ. كلام العراقي.

وأقول: هل هنا شرح للعراقي لكلمة «في الصحيح» كما أوهم بذلك الشيخ الأنصاري؟ الإجابة لاشك واضحة، حتى من مسلك الشيخ الأنصاري نفسه، إذ لم يسق كلام العراقي، وإنما قال: «ويتلخص من كلام العراقي . . . . ».

ومهما تكن عند امرىءٍ من خَلِيقةٍ وإن خالها تخفى على النَّاسِ تُعلمِ

الأحاديث التي غير الشارح فيها الصحابي واستدراك الشيخ ناصر ذلك وانتقاد الأنصاري له، والجواب عن ذلك كله

الحديث الأول

قال الشارح :

روى البخاري عن زينب رضي الله عنها أنها كانت تفخر على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم . . . فذكر الحديث .

فاستدرك الشيخ ناصر على الشارح بقوله :

«هو عند البخاري في «كتاب التوحيد» من حديث أنس ، قال : فكانت زينب تفخـر . . . الخ . فليس هو من مسند زينب نفسها كما يفيده صنيع المصنف رحمه الله» .

وأجاب الأنصاري بما ملخصه :

أن هذا لا يستحق الإنتقاد ، لأن الحديث رواه البخاري عن أنس ، عن زينب فقال فيه : رواه البخاري عن زينب .

ويرى أيضاً إن كان هذا يستحق الإنتقاد ، فكان يسع الشيخ ناصر الـدين الألبـاني أن يقـول ـ فيما يرى الأنصـاري ـ (لعل الأصل : «روى البخـاري أن زينب ، فوضـع بعض النساخ «عن» موضع «أن» أو لعل الأصل : «روى البخاري عن أنس أن زينب» فسقط من قبل النساخ ما بين «عن» وبين «زينب» فهذا أقرب من اتهام الشارح بما لم يقع منه)!!!

والجواب حول ما أورده الأنصاري كالآتي .

١ ـ الحديث حقاً كما قال الشيخ ناصر ـ حفظه الله ـ هو من مسند أنس بن مالك ، وليس من مسند زينب ، وجاء هذا في البخاري (٧٤٢٠) ، والـترمـذي (٣٢١٣) ، والنسـائي في «الكبرى» ، و «المجتبي» (٦/ ٨٠) ،

ولذلك أورده المزي في «التحفة» في مسند أنس بن مالك.

وتنبيه الشيخ ناصر على هذا ليس من باب الإتهام للشارح كما ذهب إلى ذلك الأنصاري وإنما هو من باب تصحيح وهم، ليس أكثر.

٢ ـ أن ما ذكره الشيخ الأنصاري من قوله «لعل» فليس له مجال في البحث العلمي، إذ تصحيح المخطوطات، وتحقيقها، ونشرها، كل ذلك له قواعده وأصوله العلمية، ولو ترك الأمر لكل إنسان وهواه، لاختلط الحابل بالنابلِ، ولخرجت الكتب أعجمية.

ثم ما هي أدلة الشيخ الأنصاري في هذا التخمين العجيب، وهذه المخطوطة قبل أن يطبع الكتاب قد تداولها العلماء، وقرؤها، وقُرئت في حلقات العلم، ولم يأت في هوامش الكتاب ما يفيد بأن العبارة كانت في الأصل (كذا) أو لعل الصواب «كذا» كما ذهب الشيخ.

هذا وقد نُشر الكتاب أخيراً، ومن جملة ما اعتمد عليه في هذه النشرة الأخيرة، نسخة خطية كُتبت في حياة المصنف، ومنقولة عن نسخة المؤلف نفسه، والتي قرئت عليه، ثم قوبلت أيضاً على نفس النسخة، وقد جاءت فيها العبارة كما جاء في طبعة الشيخ ناصر ـ حفظه الله ـ.

فإذا عرف الشيخ الأنصاري هذا، وهو أن هذه العبارة كانت في نسخة المصنف فليعلم أن قوله «لعل» ليس لها مكان هنا.

ثم قال الأنصاري بعد ذلك :ـ

«وأما ما أشار إليه الألباني من منع اعتبار مسند صحابي مسندا لصحابي آخر مذكور في حديثه، فغير صحيح، وقد وقع من أهل العلم في أحاديث كثيرة».

ثم ذكر ستة أمثلة ليدلل على صحة ما ذهب إليه، ومن رجع إلى كتابه لم تخف عليه الأمثلة التي ذكرها، وأنها كلها ليست حجة له ولا لغيره في تغيير صحابي الحديث لصحابي آخر، لمجرد ذكره في هذا الحديث، ولأني لا أريد أن يطول ردي، فأُمثِّل هنا من كلام الشيخ الأنصاري بمثال واحد مما ذكر.

ذكر الشيخ الأنصاري حديث: «لما انقضت عدة زينب قال النبي صلى الله عليه وسلم لزيد: «إذهب، فاذكرها عليّ».

ثم قال: ذكره المزي في «تحفة الأشراف» في مسند أنس، ثم ذكره في مسند زيد بن حارثة، وتعقبه الحافظ ابن حجر بأن حقه أن يذكر في مسند زينب أيضاً.

فالأنصاري يرى أن هذا الحديث الواحد قد غير هؤلاء العلماء في صحابيه، ثلاث مرات، وعليه فلا بأس من صنيع الشارح؟!

وللجواب عن ذلك أقول :

لم يغير هؤلاء الأعلام صحابيه، وإنما جاء هذا الحديث من رواية هؤلاء الصحابة الثلاثة، فكان ينبغي أن يذكر في مسانيد الصحابة الثلاثة، وتنسب كل رواية من روايات هذا الحديث إلى صحابيه، وهذا ما فعله هؤلاء الأئمة الأعلام، فذكره المزي في «تحفة الأشراف» **١/ ١٣٦** في مسند أنس وعزاه لمسلم، والنسائي في «الكبرى».

وبالرجوع إلى صحيح مسلم نجده رواه برقم **(١٤٢٨) (٨٩)** عن محمد بن حاتم بن ميمون، عن بهز، ورواه عن محمد بن رافع، عن أبي

النضر؛ هاشم بن القاسم قالا جميعاً: حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس قال: لما انقضت عدة زينب.. فذكره.

وكذلك ذكره المزي أيضاً في «تحفة الأشراف» (٣/٢٢٨) في مسند زيد بن حارثة، وعزاه أيضاً لمسلم، وللنسائي.

وبالرجوع إلى نفس حديث مسلم السابق، نجد فيه بعد قول أنس السابق:

قال زيد: فلما رأيتها عظمت في صدري.. الحديث.

وعلق الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» بقوله:

«وينبغي أن يذكر في مسند زينب بنت جحش؛ لأن فيه شيئا من رواية أنس، عن زيد بن حارثة، عن زينب بنت جحش».

قلت: وقد ذكره المزي حقاً في ترجمة زينب من «التحفة» (١١/٣٢٣) وقال فيه:

«حديث: ما أنا بصانعة شيئاً حتى أُوامر ربي، فقامت إلى مسجدها...» وعزاه لمسلم والنسائي أيضاً.

قلت: لله درّ هؤلاء العلماء الأجلاء، فإنهم لم يستجيزوا أن ينسبوا الحديث لأنسٍ رضي الله عنه فقط؛ لأجل جُملٍ جاءت في أثناء الحديث؛ وإنما رأوا أن الأمانَة هي نسبة كل جملة من هذه الجمل إلى راوِيها، ومن أجل ذلك كرره الإمام المزي ثلاث مرات في كتابه العظيم: «تحفة الأشراف».

فنسبة الحديث هنا إلى ثلاثة من الصحابة ليس من باب اعتبار مسند الصحابي مسنداً لصحابي آخر، قد ذكر في هذا الحديث، وإنما هو من باب ردّ كُل روايةٍ إلى راويها.

وهكذا شأن الشيخ الأنصاري يذهب ليحتج بالشيء، فإذا هو حجة عليه!!

ولو كان الأمر كما فهم الشيخ الأنصاري ـ حفظه الله ـ وأراد أن يبرهن على صحة مافهم للقارىء وهو أنهم ـ أي : العلماء رحمة الله عليهم ـ يجيزون نسبة الحديث الذي هو من مسند صحابي إلى مسند صحابي آخر قد ذكر في هذا الحديث تحت مسند صحابي واحد من الصحابة الثلاثة المذكورين في الحديث السابق ، وعند ذلك كان يقول الشيخ الأنصاري :

«فهذا حديث واحد جاء من رواية ثلاثة من الصحابة ، ولكنهم ـ أي : العلماء ـ لما جاز عندهم رحمهم الله نسبة الحديث إلى غير صحابيه ، نسبوه إلى فلانٍ ـ واحد فقط من الصحابة ـ مع أنه فيه رواية عن فلان وفلان ـ أي : الصحابيين الآخرين ـ وفي هذا الدليل ما يدل على خطأ الألباني من منعه اعتبار مسند صحابي مسنداً لصحابي آخر مذكور في حديثه» .

هذا هو الذي كان يلزم الأنصاري فإن وجد حديثا بهذا الشكل فليخبرنا ! !

الحديث الثانـــي

وعن ابن عباس رضـي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر؛ فإنه من فارق الجماعة شبراً، فمات، فميتته جاهلية»[1].

وفي رواية : «فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه».

وهنا استدرك الشيخ ناصر على الشارح قائلاً:

«صحيح، وهي من رواية الحـارث الأشعـري في حديث طويل، أخرجه أحمد (٤/ ١٣٠) وغيره بسند صحيح، وليست من رواية ابن عباس كما أوهم الشارح، وهو بتمامه في «صحيح الترغيب (٥٥٣) وصحيح «الجامع الصغير» (١٧٢٠)».

وهنا أجاب الشيخ الأنصاري على كلام الشيخ الألباني بما يلي:-

«وأما ما أورده الألباني على قول شارح الطحاوية إثر ذكره حديث ابن عبـاس في الأمـر بالصبر على الأمير، والتحذير من مفارقة الجماعة: (وفي رواية: «فقـد خلع ربقة الإسلام من عنقه») فقد ورط فيه الألباني نفسه بأمور» ا. هـ. كلام الأنصاري.

---

(١) قال الشيخ ناصر في تعليقه هنا: «متفق عليه من حديث ابن عباس».

قلت: أنا أورد هنا هذه الأمور التي يرى الشيخ الأنصاري أن الشيخ الألبـاني حفـظه الله ورط نفسه فيها، وأورد الجواب حولها ليرى القارىء الكريم من الذي ورط نفسه الألباني أم الأنصاري؟

وهذه الأمور في نظر الأنصاري أربعة، وهي:
أولها: نفيه ورود لفظ: «فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه» من رواية ابن عباس رضـي الله عنهما، وهو باطل».

ثم ذهب الأنصـاري ليدلل على ورود هذه الرواية عن ابن عباس، فاحتج بحديث ابن عباس الذي رواه الطبراني، والبزار، والخطيب، عن ابن عبـاس، قال: قال رســول الله صلى الله عليه وسلم: «من فارق المسلمين قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، ومن مات ليس له إمام فميتتــه جاهلية، ومن مات تحت راية عمية يدعـو إلى عصبـة، أو ينصر عصبة، فقتلته جاهلية».
ونقل الحديث من «مجمع الزوائد» و «فتح الباري» وغيرهما من الكتب

والجــواب:

١ ـ إن كلام شارح العقيدة الطحاوية يوهم بأن هذه الرواية: «فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه» هي إحدى روايات الحديث السابق وعندئذ يكون الحديث كالآتي بروايتيه.
الأولى: «من رأى من أميره شيئا يكرهه، فليصبر فإنه من فارق الجماعة فمات، فميتته جاهلية».
الثانية: «من رأى من أميره شيئا يكرهه، فليصبر، فإنه من فارق الجماعة

فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه».

أي أنهما حديث واحد ولكن له روايتان، ولكن الأمر على خلاف ما ينم عنه كلام الشارح رحمه الله، فهما حديثان مختلفان لابن عباس.

الأول: متفق عليه من طريق الجعد؛ أبي عثمان، عن أبي رجاء العطاردي ،عن ابن عباس.

والثاني: من طريق خليد بن دعلج، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس باللفظ الذي ذكرناه من كلام الأنصاري سابقاً.

فهما حديثان مختلفان في المتن، والمخرج أيضاً فمن الخطأ اعتبارهما حديثاً واحداً، كما أوهمت عبارة الشارح، وكما فهم الأنصاري ذلك!!

ولا أدري كيف غفل الأنصاري عن هذه النقطة، وهي التفرقة بين حديث وآخر.

وقد قال الحافظ في نفس المكان الذي نقل منه الأنصاري (١٣/٧/سلفية): «وفي الحديث الآخر. أخرجه البزار، والطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس، وفي سنده خليد بن دعلج، وفيه مقال».

وكذلك عندما نقله ـ أي حديث ابن عباس ـ الأنصاري من «مجمع الزوائد» للهيثمي ألا يعلم أن «مجمع الزوائد» وضع في الأحاديث الزائدة لكتب ستة على الكتب الستة، وإن إيراده له يدل على أنه حديث آخر.

وبهذا يعلم أن كلام الشيخ ناصر في محله، وليس كما زعم الأنصاري أنه ورط نفسه!

٢ ـ أن ورود هذه الجملة في حديث ابن عباس الذي أتى به الأنصاري من حيث الفائدة لا فائدة من ذلك؛ وذلك لأن الحديث المستشهد به، فيه خليد بن دعلج، وقد قال عنه النسائي: ليس بثقة. وضعفه أحمد، ويحيى. وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ. وعده الدارقطني من المتروكين. وقال أبو حاتم: صالح ليس بالمتين.

وقال الحافظ في «التقريب» : ضعيف.

فأحسن أحوال هذا الحديث أن يكون ضعيف السند؛ لأجل خليد هذا.

فالحق يقتضي الاستشهاد برواية الحارث الأشعري، والعدول عن هذه الرواية؛ لأن وجودها مثل عدمه، للضعف الذي أشرنا إليه.

وكان ينبغي للشيخ الأنصاري ـ حفظه الله ـ أن يدرك هذه المسألة، فالاستدراك يكون فيما صح من السنة، وليس في الضعيف منها.

وكان ينبغي أن يستفيد مما وقع لمن سبقه، وهنا لامانع من أن أسوق له هذه القصة؛ ليعرف كل إنسان أراد أن يستدرك على الآخرين، ما الذي يستدركه؟

فقد رُوي أن «المستدرك» للحاكم ذُكر عند الدارقطني، فقال: نعم. يستدرك عليهما حديث الطير!!

هذا ما عندي من جواب على النقطة الأولى، والآن إلى الثانية.

قال الأنصاري :ـ

ثانيها: «إيهام الألباني باقتصاره في تخريج حديث الحارث الأشعري على عزوه إلى الإمام أحمد بن حنبل أنه لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة، وهو خلاف الواقع».

ثم نقل الشيخ الأنصاري أن الحديث رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجة، من أصحاب الكتب الستة، وغيرهم كالبخاري في «تاريخه» والبيهقي في «الشعب».

والجواب عن ذلك :ـ

١ ـ من أين فهم الأنصاري أن الشيخ ناصرًا أوهم بأن أحداً لم يخرجه من أصحاب الكتب الستة؟

ألم ينقـل هو عن الشيخ قوله: «أخرجه أحمد (٤ / ١٣٠) وغيره بسند صحيح» ألا تدل كلمة «وغيره» عند الأنصاري أن الشيخ يعرف أن هناك من خرجـه غير أحمـد، منهم من أصحاب الكتب الستة وغيرهم،

وأيضاً ألم يقف الأنصاري على إحالة الشيخ إلى «صحيح الترغيب» (٥٥٣) و «صحيح الجامع الصغير» وهما من كتب شيخنا الألباني حفظه الله.

وأنت إذا رجعت إلى «صحيح الترغيب» وجدت المنذري يقول عقب الحديث: «رواه الترمذي، والنسائي ببعضه، وابن خزيمة، وابن حبان، والحـاكم» وإذا رجعت إلى «صحيح الجـامـع» وجـدت السيوطي قد عزا الحـديث إلى مسند أحمد، والبخاري في «التاريخ» والترمذي، والنسائي، وابن حبان، والحاكم.

وزاد الشيخ ناصر ـ حفـظه الله ـ على مصـادر السيوطي «مسنـد الطيالسي» وصحيح ابن خزيمة.

وعلق عليه في الهـامش أثناء رده على العتر بقوله: «أخرجه الترمذي وصححه، والآجري، وابن خزيمة، وابن حبان في «صحيحيهما» والحاكم، والطيالسي..»

فهل عندما قال الشيخ الألباني ـ حفظه الله: «أخرجه أحمد (٤ / ١٣٠) وغيره بسند صحيح» وأحال إلى «صحيح الترغيب» و «صحيح الجامع» أوهم

بأن الحديث لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة؟ أم أن الشيخ إسماعيل ـ حفظه الله ـ دلس وأخفى كلام الشيخ ناصر؟!

والآن الحكم لك أخي القارىء: من يستحق الوصف بالإيهام؟!

غير أن هنـاك نكتـة لطيفـة في صنيع الشيخ ناصر في تعليقـه على الطحاوية، واقتصاره على ذكر «مسند أحمد» فقط دون غيره، والإحالة إلى المصـدرين السابقين، وهي أن أحد الدكاترة، ما وقف لهذا الحديث على مصدر إلّا مسند الإمام أحمد، وضعف الحديث من هذا الطريق، والصواب غير ما قال، فكأن الشيخ حفظه الله أراد التأكيد على صحة الحديث في هذا المصدر بالذات، وأحال إلى «صحيح الترغيب» و «صحيح الجامع» ومن رجع إلى هذين المصدرين وقف على بقية البحث.

فإن كان الشيخ الأنصاري عرف هذا وكتمه من أجل الانتقاد، فهذا لا يجوز له، وإن لم يكن تنبه لذلك فالرجاء أن لا يتسرع بتخطئة الآخرين.

والآن إلى النقطة الثالثة.

قال الشيخ الأنصاري:

ثالثها: إيهام الألباني أن لفظ «خلع ربقة الإسلام من عنقه» لم يرد في رواية أحد من الصحابة غير الحارث الأشعري، وهو خلاف الواقع. ثم ذكر الشيخ الأنصاري حديث أبي ذر الذي رواه أحمد، وولده، وأبو داود، والحاكم.

والجـواب عن هذا كالآتي:

١ ـ أولاً ليذكر لنا الشيخ الأنصاري من أين أخذ إيهام الألباني بأن هذا

اللفظ لم يرد إلا في رواية الحارث؟!

٢ ـ هل يلزم كل إنسان يخرج حديثاً أن يذكر كل شواهد الحديث؟ بحيث إذا لم يذكر شاهداً معينا، دل ذلك على عدم وجود هذا الشاهد؟!

٣ ـ إن الغـرض من تخريج الأحـاديث، هو بيان صحيحهـا من ضعيفها، فإذا علم صحة حديث ولو من مصدر واحد واكتفى به المحقق فلا يلام في ذلك، إنما يلام إذا كان الحديث ضعيفاً، ثم قصّر المحقق في تخريجـه مع وجود روايات، أو شواهد صحيحة للحديث الذي هو بصدد تخريجه والحكم عليه.

فلا مجال هنا إذاً لاعتراض الشيخ الأنصاري، بل هو يتخيل أشياء هي أصلاً غير موجودة، ثم يبني عليها نقده (!)

٤ ـ إن حديث أبي ذر الذي أشار اليه الأنصاري قد خرجه الشيخ في «السنة» رقم (٨٩٢) وأشار هناك إلى شاهد له من حديث ابن عمر، كما أشار إلى حديث الحارث أيضاً.

كما أود أن أقول للشيخ الأنصاري: إن حديث أبي ذر الذي أشار إليه في سنـده ضعف، وعندي أنه لو كان يبحث عن صحة الأدلة لعلم هذا الضعف، ولعلم أيضـاً أن الشيخ الألبـاني ـ حفظه الله ـ أراد أن يعطي الحكم النهائي على الأحاديث الموجودة في «شرح العقيدة» من أقصر طريق، ولذلك اكتفى بالحديث الصحيح الذي رواه الحارث، ولو أراد الشيخ ناصر أن يذكر حديث أبي ذر لما شق عليه ذلك وخاصة أنه قد قام بتخريجه.

والآن مع النقطة الأخيرة حول هذا الحديث.

يقول الأنصاري حفظه الله.

رابعها : «نرى أن الألباني لم يقم بالواجب نحو تخريج حديث شرح الطحاوية». ومبعث ذلك عند الشيخ الأنصاري أن حديث الشرح بلفظ:

«من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر، فإن من فارق الجامعة شبراً فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه».

وأما حديث الحارث الذي أحال عليه الألباني فهو بلفظ:

«وأنا أمركم بخمس، الله أمرني بهن: بالجماعة، والسمع والطاعة، والهجرة، والجهاد في سبيل الله، فإنه من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلا أن يرجع».

والجــــــواب :

أقول: لا يخفي الجواب على أحد ـ إن شاء الله تعالى ـ مهما كان مبلغه من العلم، فحديث الشرح كما سبق وذكرت اعتبره الشارح حديثاً واحداً وله روايتـان، وسبق بيان خطأ هذا التصور، ولا إغترار بقول الشارح: «وفي رواية» بل هو حديث آخر تماماً.

فما كان من الشيخ الألباني إلا أن سلك مسلك العلماء، فخرج الحديث الأول من «الصحيحين» ثم نفى أن يكون قول الشارح: «وفي رواية» يتبع نفس الحديث، حتى لا يغتر بذلك من ليس من أهل المعرفة بهذا العلم.

وبحث عن هذه الرواية فوجدها قطعة من حديث، فأشار إليه، وبين درجــة صحتــه، فأي واجب لم يقم به الشيخ؟!! إن كان عنـد الشيخ الأنصاري جواباً، فليقدمه مشكوراً، وجزاه الله خيراً.

هذا، وإن كنا نرى أنه هو الذي لم يقم بالواجب، فقد كان يجب عليه حذف هذا الحديث من نقده، بل أكثر من هذا، كان يجب عليه ألّا يخرج نقده هذا أبداً، لا لأننا ضد نقد الألباني، وإنما لأننا ضد أي نقد غير علمي.

الحديث الثالث

قال الشارح : وقال صلى الله عليه وسلم في حديث بلال: «قبض أرواحكم، وردها عليكم».

فقال الشيخ الألباني :

«أخرجه البخاري من حديث أبي قتادة، وليس من حديث بلال كما هو ظاهر كلام المؤلف».

وعقب على ذلك الشيخ الأنصاري بما مجموعه :

أن تعبير الشارح «بحديث بلال» لا يلزم أن يكون الراوي هو بلال، وإنما أضيف الحديث إلى بلال لارتباط معناه به، كحديث المسيء في صلاته، وحديث ماعز، وحديث الغامدية، وغير ذلك.

قلت: وما ذكره الشيخ إسماعيل ـ حفظه الله ـ هو الصواب، لا أحد ينازعه في ذلك، وربما كان هذا من باب الخطأ أو السهو من الشيخ ناصر.

ولكن الذي في غير محله قول الشيخ الأنصاري :

«فإن كان الألباني يجهل جميع ذلك فتلك مصيبة، وإن كان لا يجهله، وإنما أراد تنقص شارح الطحاوية، وإسقاط مكانته العلمية في قلوب أهل العلم دون أي مستند فالمصيبة أعظم.

ولكن ليعلم الألباني أن ذلك لن يكون مانعا من تنافس أهل العلم في تحصيل شرح العقيدة الطحاوية ونشره، ولا من الاعتراف لمؤلفه بما يستحقه من الفضل، جزاه الله عن العقيدة السلفية خير الجزاء».

قلت : ماذا يريد الشيخ الأنصاري ـ حفظه الله ـ من هذا الكلام،

وما هو محله هنا؟ أالخطإ في الفهم ولخطإٍ بسيط يقول كل هذا، ويرمي أهل العلم بما ليس فيهم، وهل فهم من هذا أن الشيخ أراد أن يتنقص شارح العقيدة الطحاوية؟!

أَمَا قرأ قول الألباني حفظه الله في المقدمة:

«ونحن وإن كنا نعتقد أن الشارح رحمه الله تعالى هو من أهل الثقة والضبط حقا، فإني أريد أن أحصر هنا الأوهام التي تنبهت لها، وليس ذلك من باب الطعن فيه، ورفع الثقة عنه».

وأنا أجزم أن الشيخ الأنصاري قرأ هذا الكلام أكثر من مرة، لكن لا أدري لِمَ أخفاه، وأظهر أن الشيخ يريد الطعن بالشارح رحمه الله؟!

ثم السطور الأخيرة من كلام الشيخ الأنصاري ـ عفا الله عنا وعنه ـ تحمل طعنا لمن تأمل فيها، ولكن للرد عليه.

نقــول: لو كان الـذي تخيله الشيخ الأنصاري عن الشيخ الألباني حقًّا، لما أقدم الشيخ ناصر على نشر الكتاب!! وموقف الشيخ من العقيدة السلفية، والدفاع عنها لا يخفى على أحدٍ.

بل أقول: إن العقيدة السلفية التي كرم بسببها أناس ـ وهذا خير نتمنى من الله عز وجل دوامه ـ قد اضطهد بسبب نفس العقيدة آخرون، وعلى رأسهم شيخنا الألباني حفظه الله، ولا نزيد الأمر أكثر من هذا توضيحاً!!

الحديث الرابع

قال الشارح: وفي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها أن ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في السر؟ فقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتزوج النساء. وقال بعضهم: لا أنام على فراش، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ما بال أقوام يقول أحدهم كذا وكذا؟ لكني أصوم، وأفطر، وأنام، وأقوم، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي، فليس مني».

قال الشيخ الألباني:

صحيح، ولكنه عندهما من حديث أنس، وليس من حديث عائشة، وإنما لها عندهما حديث آخر بغير هذا السياق، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: «ما بال أقوام يرغبون عما رخص لي فيه، فوالله لأنا أعلمهم بالله، وأشدهم له خشية. وليس فيه: فمن رغب..»

وأما عن الشيخ الأنصاري:

فلم يهتد إلى موضع الحديث الذي أحال إليه الشيخ في المقدمة مع أنه تكلم على الحديث الذي قبله، ومسألة تغير الصفحات أثناء الطبع أظنها لا تخفى على الشيخ فكان عليه أن يرجع إلى إحالة الألباني فإن لم يجد، لا يجهد نفسه بشيء لم يشر إليه الشيخ الألباني، وإن لم يجد لا يتعجل وإنما يتقدم صفحة أو صفحتين، أو يتأخر صفحة أو صفحتين عن موضع الإحالة ولابد أنه واجد طلبته، لكنها العجلة، التي جعلته يقول:

«فبقيت إحالة الألباني على ص ٥٨٥ إحالة غير ذات اعتبار لما بينا، ولم يجرّ الألباني إلى هذا الخطأ وأمثاله إلا محاولته إظهار شارح الطحاوية بمظهر الجهل، وإظهار نفسه بمظهر واسع الباع في الرواية والدراية والنقد، ولا يدري الألباني أنه بهذا الصنيع وما هو من قبيله لا يؤذي إلا نفسه لا أئمة العلم، وأن محاولاته لا تؤثر في مكانة شارح الطحاوية العلمية، ولا تقدح في تلقي أهل العلم كتابة بالقبول.

والجـــواب :

إن إحـــالة الألبـاني صحيحة وفي مكانها، ويجدها الشيخ الأنصاري في ص (٥٨٦) من الطبعة الرابعة، وفي ص (٥١٩) من الطبعة الثامنة.

بقي أن أقول: إن تعليق الشيخ في الطبعة الرابعة محذوف مع وجود الإشارة في المتن إلى ما يدل على التعليق في الهامش، فيرجع إلى ص (٥١٩) من الثامنة.

الخــلاف حــول صيغة

«روي»

يرى الشيخ الأنصاري أن هذه الصيغة لا تدل على الضعف، وينقل في ذلك من أقوال أهل العلم ما يقوي وجهة نظره.

بينما يرى الشيخ ناصر أن هذه الصيغة في اصطلاح العلماء قد وضعت للحديث الضعيف، وينقل أيضاً عن أهل العلم ما يؤيد وجهة نظره.

ومما لاشك فيه أن هذه مسألة خلافية، ونحن لا ننكر على الشيخ الأنصاري أن يتبنى رأياً معينا.

بل نحن نميل إلى رأيه في هذه المسألة لقوة أدلته، عن الرأي الآخر، الذي هو رأي شيخنا الألباني.

الخلاف حول حديث «الصحيحين» الذي أشار الشارح إلى تضعيفه

قال الشارح :

وعلى هذا يحمل أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تفضلوا بين الأنبياء» إن كان ثابتا، فإن هذا قد روي في نفس حديث موسى، وهو في البخاري وغيره، لكن بعض الناس يقول: إن فيه علة، بخلاف حديث موسى، فإنه صحيح لا علة فيه باتفاقهم».

فقال الشيخ الألباني في مقدمة الطحاوية :

«أشار ـ أي : الشارح ـ إلى حديث أخرجه الشيخان في «صحيحيهما»! دون أن يذكر وجه تضعيفه، ولا علة فيه عندي، بل له شاهد يقويه، ذكرته هناك».

وقال ـ حفظه الله ـ في التعليق :

«أخرجه البخاري ومسلم، وقد غمز الشارح من صحته، ولا أعلم له علة، ولم يتكلم عليه الحافظ في «الفتح» وله شاهد من حديث أبي سعيد. . نحوه. أخرجه البخاري ومسلم. . .».

فما كان من الشيخ الأنصاري ـ حفظه الله ـ إلا أن اعترض كعادته، وملخص ما قاله بأنه كان يجب على الشيخ الألباني أن يبحث عمن أعل الحديث، خاصة أن الشارح لم يتوقف عند قوله: «إن كان ثابتاً».

والجـــواب :

أقـول : عجبـا للشيخ الأنصاري إن انتقد الشيخ الألباني حديثاً في «الصحيحين أو أحدهما» وقدم الأدلة العلمية المقنعة بذلك، ونقل كلام أهل العلم السابقين في ذلك الحديث، لم يعجب الشيخ الأنصاري هذا الصنيع، وتباكى على «الصحيحين» وندد بجرأة الشيخ على «الصحيحين».

والآن لأن الـشـيخ يدافـع عن «الـصحيحـين» فهـذا لا يعجب الأنصاري، ومن أجل النقد، والنقد فقط يقف إلى جانب الشارح دون أدلة علمية، اللهم إلا قول الشارح: «بأن البعض قد أعل الحديث»!!

أمـا من هم هؤلاء البعض؟ وما هي حججهم؟ فهذا لا يهم الشيخ الأنصاري، المهم مخالفة الألباني!!

وأقـول: ما دام الشيخ الأنصـاري يبحث عن مخالفـة الألبـاني بأي شكل، حتى لو كان هذا بتضعيف حديث في «الصحيحين» ومن غير بينة، فلماذا يستنكر على الألباني نقده لأحاديث في «الصحيحين» وبأدلة علمية؟!!

أسأل الله عز وجل أن لا يكون في هذا حظ نفسٍ .

حـديث مختلف في رفعه ووقفه، والصواب في ذلك

قال الشـارح :

«وقد روى النسائي بسنده عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدًّا من حنطة».

فقال الشيخ الألبـاني :

«لا أعرف له أصلاً مرفوعاً، لا عند النسائي ولا عند غيره، وإنما رواه النسائي في «الكبرى» (٤/٤٣/١) والطحاوي في «شكل الآثار» (٣/١٤١) عن ابن عباس موقوفاً عليه. وسنده صحيح».

واعتـذر الأنصـاري عن الشارح :

بأن الشـارح أخذ البحث من كتاب «الروح» لابن القيم، وأن هذا الحديث قد احتج به قوم فرفعوه، وأن ابن القيم خطأهم في ذلك، وأطال في بيان وقفه على ابن عباس.

فيحتمل ـ هذا عند الشيخ الأنصاري ـ أن الشارح أخذ الحديث على ما هو عليه من كتاب الروح منسوبا إلى من احتج به مرفوعاً، ثم لما نقل الشارح كلام ابن القيم تصرف فيه النساخ!!!

والجـواب :

هذا هو والله اعتـذار الشيخ الأنصـاري عن الشارح، ولعل الشيخ

الأنصاري علم بأن النساخ كانوا يقولون بقول من استدل بالحديث مرفوعاً، ولذلك أبقوا عليه مرفوعاً، وأسقطوا الرد على من رفعه؟!

يا شيخ!! بارك الله فيك، ارجـع إلى النسخـة التي كتبت في عصر المصنف، ونقلت وقوبلت على نسخة المصنف رحمه الله، تعرف الجواب.

وأمـا عن اتهامه للشيخ الألباني، وتقويله له مالم يقله، فلا أحب أن أتعرض له (!).

الفصل في الحديثين
اللذين لا أصل لهما

الحديث الأول : «تخلقوا بأخلاق الله».

قال الشيخ ناصر في المقدمة :

«ذكر الشارح حديثين لا أصل لهما».

وعلق عليه بقوله :

«لا نعرف له أصلاً في شيء من كتب السنة، ولا في «الجامع الكبير» للسيوطي، نعم أورده في كتابه «تأييد الحقيقة العلية» (ق / ١/٨٩) لكنه لم يعزه لأحد»[١].

قلت : وأسوق هنا السياق الذي وردت فيه العبارة، لأنه محل النزاع :

«ومن أعجب العجب أن من غلاة نفاة الصفات الذين يستدلون بهذه الآية - يعني : ﴿ليس كمثله شيء﴾ على نفي الصفات والأسماء ويقولون : واجب الوجود لا يكون كذا، ولا يكون كذا، ثم يقولون : أصل الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة، ويجعلون هذا غاية الحكمة، ونهاية الكمال الإنساني، ويوافقهم على ذلك بعض من يطلق هذه العبارة. ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «تخلقوا بأخلاق الله» فاذا كانوا ينفون الصفات فبأي شيء يتخلق العبد على زعمهم» ا. هـ.

---

(١) ولم يقصر شعيب في أخذ كلام شيخنا، ونسبته لنفسه. فقال في هامش (١/٨٨) من طبعة مؤسسة الرسالة :

«لا يعرف له أصل في شيء من كتب السنة وذكره السيوطي في تأييد الحقيقة العلية ورقة (١/٨٩)، ولم يعزه لأحد»!!

ويرى الشيخ الأنصاري ـ حفظه الله ـ أن عزو هذا الحديث يكون إلى من وافق الفلاسفة، وذلك لأمور:

١ ـ أن الفعل «يروي» مبني للفاعل، لا للمفعول. وأن النقطة التي قبله تحذف.

٢ ـ وكذلك الذي يؤكد عدم نسبة الحديث للشارح وأنه إلى من وافق الفلاسفة أن ابن القيم قال في: «مدارج السالكين».

«ويقـولون: الوصول: هو التشبه بالإله على قدر الطاقة، وبعضهم يلطف هذا المعنى، ويقول: بل يتخلق بأخلاق الرب، ورووا في ذلك أثراً باطلا: تخلقوا بأخلاق الله».

والجـــواب :ـ

هذا حـق أصـاب فيه الشيخ الأنصـاري[1].

(١) ويصحح كذلك ما جاء في طبعة مؤسسة الرسالة (١/٨٨) فقط ضبط شعيب الفعل بالحركات «يُرْوَى» وسبب وقوعه في هذا الخطأ أنه تابع الشيخ الألباني.

الحديث الثاني :

«مالا نفس له سائلة لا ينجس الماء إذا مات فيه» .

قال الشيخ الألباني حفظه الله في المقدمة :

«ذكر الشارح حديثين لا أصل لهما» .

وعلق عليه بقوله :

«لا أعرف له أصلاً ، وإنما هو من كلام الفقهاء» .

واعترض الشيخ الأنصاري على كلام الشيخ ناصر ، وأتى بعجب عجاب ، وهو أن أصل هذا الحديث هو الحديث الذي رواه البخاري : «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فاملقوه ؛ فإن في أحد حناحيه داء ، وفي الآخر شفاء» ! !

والجواب :

ألخص جوابي هنا في نقطتين لا ثالث لهما :

١ - ليرجع الشيخ الأنصاري - غير مأمور - إلى كتب المصطلح .

٢ - ليرجع إلى العبارة التي نقلها هو نفسه عن ابن القيم رحمه الله من «زاد المعاد» (٣/ ١٠٠) :

«وأول من حفظ عنه في الإسلام أنه تكلم بهذه اللفظة «ما لا نفس له سائلة» إبراهيم النخعي رضي الله عنه ، وعنه تلقاها الفقهاء» .

أرأيت أخي القارىء كيف جعل الشيخ الأنصاري كلمة النخعي حديثاً ، وجعل له أصلاً في صحيح البخاري ؟ ! !

مؤاخذات الأنصـاري
على تعليقـات الألـبـــاني
والصـواب في ذلك

المـؤاخــذة الأولـى

قال الشارح رحمـه الله :

«وفي قصــة سعــد بن معــاذ يوم بني قريظة لما حكم فيهم أن تقتـل مقــاتلتهم، وتسبي ذراريهم، فقــال النبي صلى الله عليه وسلم: «لقـد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبـع سموات» وهو صحيح أخرجه الأموي في مغازيه، وأصله في «الصحيحين».

فقال الشيخ الألبـاني حفظـه الله:

«صحيح بدون قوله: (فوق سبع سموات) كذلك هو في الصحيحين والمسند، وأما هذه الزيادة، فتفرد بها محمد بن صالح التمار كما في (العلو) وقال: وهو صدوق. وفي التقريب: صدوق يخطىء. قلت: فمثله لا يقبل تفـرده، وإن صححه المؤلف، وكذا الذهبي، وفي إثبات الفوقية أحاديث صحيحة تغني عن هذا. . .».

نـقــد الأنصــاري حفظه الله:

واعتراضات الشيخ الأنصاري هنا أوجزها في نقاط ثم أتبعها بالرد.

النقطة الأولى:

ا ـ عندما رجع الشيخ الأنصاري إلى كتاب «العلو» لم يجد الذهبي قال: تفرد به التمار. كما زعم الألباني على حد تعبيره!

والجـــواب :

من أين أخذ الشيخ الأنصاري أن الشيخ الألباني قال: «قال الذهبي: تفـرد به التـمار»؟ وهـذا تعليق الشيخ ناصر ليس فيه إلا قولـه: «تفرد به

محمد بن صالح التمار كما في العلو» وليس: «كما قال الذهبي»، وإن كان في صنيع الذهبي ما يشعر بتفرد التمار، ولذلك قال: «حديث محمد بن صالح.. أخرجه النسائي من طريق أبي عامر العقدي عن محمد بن صالح التمار، وهو صدوق».

وهذا الكلام ـ كلام الذهبي ـ ليس عبثا، إنما لا يدركه إلا أصحاب الصنعة؟! هذا شيء.

والشيء الآخر أن الشيخ ناصراً ـ حفظه الله ـ خرج الحديث في «المختصر» (ص ٨٧) ومن تخريجه عرف تفرد التمار[1].

ب ـ وقع في (العلو) تحريف في السند، إذ جاء هكذا:

«حديث محمد بن صالح: عن سعد بن إبراهيم بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ....».

وصوّبه الشيخ الأنصاري إلى:

«حديث محمد بن صالح، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه.

قلت: وهذا التصحيح من الأنصاري هو الصواب لاشك في ذلك، لكن الأنصاري بنى على هذا التصحيح أموراً ما كان ينبغي له أن يتخيلها، وهي:

١ ـ أن الألباني لم يدرك هذا الخطأ الذي وقع في الإسناد.

٢ ـ أن في الإسناد ـ قبل التصحيح ـ مندوحة لتضعيفه بدلاً من تضعيف التمار؟!

---

(١) وهذا هو الصواب، فلقد قال الإمام الدارقطني: «تفرد به محمد بن صالح التمار، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر» انظر «أطراف الغرائب» (ق ٥٦/ب).

والجـــواب :

أقول : من أعلم الشيخ الأنصاري أن الشيخ الألباني لم يدرك هذا التحريف الذي في الإسناد، وهو قد خرجه في «المختصر» وعزاه للبيهقي في «الأسماء والصفات» ومن هناك أخذه الأنصاري، بدليل أنه لم يعرف له مصدراً غير «الأسماء والصفات»؟

ثم هل يخفى على الشيخ ناصر الانقطاع الذي بين سعد بن إبراهيم وبين سعد بن أبي وقاص؟! ويعرفه الشيخ الأنصاري!!

وأنا أقول، لو تأنى الأنصاري لأدرك أن الشيخ يعرف كل هذا، وأنه ليس للحديث أي علة سوى محمد بن صالح التمار، كما قال الألباني حفظه الله.

وأما عن تخريج الحديث فأقول:

رواه النسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٣/٢٩٣)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (١٤٩)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/٢/٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٤٢٠) من طرق عن محمد بن صالح التمار، عن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن قال: سمعت عامر بن سعد يحدث، عن أبيه سعد بن أبي وقاص، به.

ولاشك أن هذا إسناد متصل، رجاله ثقات؛ إلا محمد بن صالح التمار، الذي هو محل الخلاف، وبيان أمره في النقطة التالية.

النقطـة الثانيـة :

يرى الشيخ الأنصاري ـ حفظه الله ـ أن رتبة محمد بن صالح التمار هي «ثقة» إن لم يكن «ثقة. ثقة» كما قال الإمام أحمد.

والحق أن الشيخ إسماعيل نقل كلاماً جميلاً في هذا الباب على أية حال، لكن ينبغي أن يعرف أن الناقد قد يختار قول إمام دون غيره في موقفٍ ما لمناسبة هذا القول في هذا الموطن دون غيره.

وقد قال أبو حاتم في محمد بن صالح التمار: «شيخ لا يعجبني حديثه، ليس بالقوي». فمع ما جاء عن الإمام أحمد وأبي داود من توثيق محمد بن صالح التمار؛ إلا أن كلمة أبي حاتم لا تهمل هنا، خاصة إذا كان هناك من روى نفس الحديث دون هذه الزيادة.

والحديث رواه البخاري (٣٠٤٣) ورقم (٣٨٠٤) ورقم (٤١٢١) ورقم (٦٢٦٢)، ورواه مسلم (١٧٦٨)، وأحمد في «المسند» (٣/٢٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» (٣/٣٢٧) وغيرهم من طريق شعبة، عن سعد بن إبراهيم قال: سمعت أبا أمامة بن سهل، يحدث عن أبي سعيد الخدري. به بلفظ:

«لقد حكمت فيهم بحكم الله» أو قال: «بحكم الملك».

فأصل الحديث هو حديث سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، وله فيه شيخان.

الأول: أبو أمامة بن سهل. رواه عنه، عن أبي سعيد الخدري.
والثاني: عامر بن سعد. رواه عنه، عن أبيه سعد بن أبي وقاص.

ومن الطريق الأول:

رواه شعبة، عن سعد بن إبراهيم، ولم ترد هذه الكلمة: «من فوق سبع سموات».

ومن الطريق الثاني :

رواه التمار، عن سعد بن إبراهيم، وفيه هذا الحرف : «من فوق سبع سموات» فوضح أن هنا الآن مخالفتين، الأولى في الإسناد، والثانية في المتن.

أما عن النقطة الأولى :

فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٣٢٥ ـ ٣٢٦/٩٧١) :

«سألت أبي عن حديث رواه خالد بن عبدالرحمن، عن محمد بن صالح التمار المديني، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد قال: أتى سعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حكم في بني قريظة . . فذكر الحديث.

قال أبي: رواه شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهو أشبه.

وذلك خطأ، ومحمد بن صالح شيخ لا يعجبني حديثه» ا. هـ.

وقد جاء الحديث بسند آخر، فسأل ابن أبي حاتم أباه وأبازرعه عن ذلك فصححا رواية شعبة دون غيرها، ففي «العلل» (٢/٣٦٦/٢٦١٤) :

«فقالا : هذا خطأ. رواه شعبة عن سعد بن إبراهيم، عن أبي أمامة ابن سهل، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، والصحيح هذا هو».

وقال الإمام الدارقطني في «العلل» (٤/٢٩١ ـ ٢٩٢) :

«ورواه محمد بن صالح التمار المديني، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، ووهم فيه أيضاً.

والصواب: ماروا شعبة عن سعد بن إبراهيم، عن أبي أمامة بن حنيف، عن أبي سعيد الخدري» ا. هـ.

وقال الحافظ في «الفتح» (٧/٤١٢) :

«ورواية شعبة أصح ، ويحتمل أن يكون لسعد بن إبراهيم فيه إسنادان» .

قلت: هذه نصوص من هؤلاء الأئمة في تصحيح رواية شعبة على رواية التمار، لكننا نميل إلى الاحتمال الذي ذكره الحافظ أيضاً لسببين اثنين :

الأول : أن سعد بن إبراهيم ثقة لا يُشك فيه، ومن رواة البخاري ومسلم فلا مانع من أن يكون الحديث الواحد عنده بأكثر من إسنادٍ.

الثاني : أن الأخذ بالرأي المقبول والمحتمل أولى من تخطئة راوٍ، خاصة أنه روى أصل الحديث، فيقبل منه ما وافق فيه الثقات وأما ما خالفهم فيه، فيرد، ولا كرامة.

وأما عن المخالفة الثانية : وهي المخالفة في المتن.

فلا شك أن كلام الأئمة السابق يرد حديث محمد بن صالح التمار، فيكـون ردّ جملة من حديثه أولى من رد حديثه جملة، وقد خالف في هذه الجملة شعبة.

ثم بالرجوع إلى تراجم كل من شعبة ومحمد بن صالح ، لا يتردد أي إنسان في الحكم لشعبة ، بل هي أصلاً مقارنة لا تجوز، إذ كيف يقارن بين أمير المؤمنين في الحديث وبين من قال فيه الدارقطني : «متروك»!!

وبهذا لا يبقى أدنى شك في أن هذه الزيادة «ضعيفة، مردودة» من رواية محمد بن صالح التمار، وأنه تفرد بها كما قال شيخنا العلامة الألباني حفظه الله تعالى.

هذا هو الصواب، ومن دونه خرط القتاد.

على من
ينبغي أن يكون رد الأنصاري

لقد أخذ الشيخ الأنصاري على الشيخ الألباني حفظه الله قوله في هذا الحديث:

«وأما هذه الزيادة، فتفرد بها محمد بن صالح التمار، كما في (العلو). . . قلت: فمثله لا يقبل تفرده، وإن صححه المؤلف، وكذا الذهبي».

ولقد علق شعيب الأرنؤوط على «شرح العقيدة» من طبعة مؤسسة الرسالة (٢/٣٧٨) بقوله:

«. . . وأما الزيادة، فقد رواها ابن سعد في «الطبقات» وأوردها الذهبي في «العلو» وصححها كالشارح، مع أنه تفرد بها محمد بن صالح التمار، ومثله لا يقبل تفرده».

قلت: وهذا نص ما قاله الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ أخذه شعيب كما أخذ غيره ـ ونسبه لنفسه!!

ومعظم ما أخذه الأنصاري في رده هذا على الشيخ الألباني، هو موجود في طبعة شعيب المشار إليها آنفًا. أفليس الأولى أن يكون نقده لطبعة شعيب، خاصة أن الرجل غير معروف بدفاعه عن العقيدة السلفية كالشيخ الألباني حفظه الله؟

المؤاخـذة الثانيـة

قال الشيخ الأنصاري:

«تصرف الألباني في حديث مرفوع أورده شارح الطحاوية بلفظ: «إن الله خلق لوحًا محفوظًا من درة بيضاء، صفحاتها من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، لله فيه كل يوم ستون وثلاثمائة لحظة، يخلق ويرزق، ويميت ويحيي، ويعز ويذل، ويفعل ما يشاء» وعزاه للطبراني.

فقد زاد الألباني في ذلك الحديث بين لفظة «لحظة» وبين لفظة «يخلق» ما نصه «وعرضه ما بين السماء والأرض، ينظر فيه كل يوم ستين وثلاثمائة نظرة وأوهم في تعليقه عليه أن الحديث بدون تلك الزيادة لا يصح عزوه إلى الطبراني، وهذا غير صحيح».

ثم ساق الأنصاري الحديث من «المعجم الكبير» للطبراني، ومن كتب بعض الأئمة الذين رووه من طريق الطبراني بدون هذه الزيادة التي أشار إليها.

وأورد رواية لهذا الحديث موقوفة على ابن عباس عند الطبراني أيضًا، وبها هذه الزيادة، وبناء على ذلك ادعى الأنصاري بأن الشيخ الألباني لفق بين روايتين واحدة مرفوعة، والأخرى موقوفة.

وللجواب على ذلك نقول:

لم يوهم الشيخ الألبـاني ـ حفظه الله ـ أن عزو الحديث بدون تلك الزيادة للطبراني لا يصح، بل أكد على ذلك، إذ قال حفظه الله:

«كـان الحـديث محرفًا في مطبوعة أحمد شاكر، وكان هو صححه من «مجمع الزوائد» الذي أورد الحديث عن ابن عباس موقوفًا، وصححناه نحن من حديثه المرفوع من «المعجم» وهو الصواب. لأن المؤلف ساقه من الطريق المرفوعة، فلا يصح تصحيح ما وقع فيه من التحريف من الطريق الموقوفة كما لا يخفى لاختلاف لفظيهما».

فهذا النص من الشيخ الألباني يؤكد عدم الجواز عنده أخذ زيادة من الرواية الموقوفة، وإضافتها للرواية المرفوعة، وقد أشار الشيخ حفظه الله إلى أنه صحح الحديث من الرواية المرفوعة من «المعجم» (٣/١٦٥/١).

فلا تصح المبادرة بتخطئة الشيخ الألبـاني حفظه الله، لكون «المعجم» طبع، وليس في الحديث هذه الزيادة، وإنما المسلك العلمي أن نرجع إلى نفس النسخـة الخطية التي رجع إليها الشيخ الألباني، وإلى نفس الموضع الذي أشار إليه، ثم بعد ذلك نحكم إن كان أصاب أم أخطأ؟ فلا يمنع أن يكون قد حدث سقط في «المعجم الكبير» أثناء طبعه، أو أن محققه اعتمد على نسخة غير التي اعتمد عليها الشيخ.

ثم أليس الأنصاري نفسه قال في هامش ص٩٠:
«من إيراد ابن كثير هذا الحديث في «تفسيره» و«تاريخه» من طريق الطبراني، وإيراد السيوطي إياه من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة شيخ الطبراني، يظهر سقوط لفظ: «وكتابه نور» في طبعة «المعجم الكبير»!!

وأما ما جاء بعد ذلك من اتهام وتجهيل للشيخ الألباني حفظه الله، فلا أحب أن أتعرض له هنا أيضًا، عفا الله عن الجميع.

المؤاخذة الثالثة

قال الشارح:
كما في المسند عن عبدالله بن جحش، أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! مالي إن قتلت في سبيل الله؟ قال: «الجنة» فلما ولّى، قال: «إلا الدين، سارني به جبرائيل آنفاً».

وفي هامش الطحاوية جاء على هذا الحديث تعليقان:
الأول: يختص باسم عبدالله بن جحش.
فكتب بالهامش ما يلي: «في الأصل: عن محمد بن عبدالله بن محسن».
الثاني: يختص بالتخريج.
فكتب بالهامش: «صحيح. مسند أحمد ٤/١٣٩ و ٣٥٠».
وكانت مؤاخذة الشيخ الأنصاري كالآتي:
بأن الشيخ الألباني أسقط اسم «محمد» في قول الشارح «عن محمد بن عبدالله بن جحش» أي جعله: عبدالله بن جحش.

وعلل الأنصاري تصرف الألباني هذا بأن الشيخ الألباني ادعى أن هذا الحديث ليس من مسند محمد بن عبدالله بن جحش، وإنما هو من مسند والده عبدالله بن جحش، ودلل الشيخ الأنصاري بعد ذلك على ورود الحديث من رواية محمد بن عبدالله بن جحش، كما أنه جاء من حديث عبدالله بن جحش.

وللجواب على ذلك أقول:

أولاً: نحن نقر أن الحديث كما أنه ورد من رواية محمد بن عبدالله بن جحش ورد كذلك من رواية والده عبدالله بن جحش، لا خلاف بيننا على ذلك.

ثانيًا: من أين أخذ الأنصاري أن الشيخ الألباني ادعى أن الحديث من مسند عبدالله بن جحش، وليس من مسند محمد بن عبدالله بن جحش؟ من أين أخذ هذا، وهذا «شرح العقيدة» بين أيدينا، وليس فيه ما زعمه الأنصاري، ألا فليتق الله الأنصاري، فإن فاته الإنصاف في الرد، فلا تفوته الأمانة في النقل!!

ثالثًا: من ذا الذي أخبره أن الذي حذف اسم «محمد» من قول الشارح: «عن محمد بن عبدالله بن جحش» هو الألباني؟

لو رجع الشيخ الأنصاري إلى غلاف النسخة لوجد عليه الآتي: «حققها وراجعها: جماعة من العلماء. خرج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني».

وكما يعلم الشيخ الأنصاري أن المحقق هو المسئول عن النص وإصلاحه ومقابلته مع المخطوط، فهذا فعل «جماعة العلماء» وليس من فعل الألباني؛ لأن عمل شيخنا وأستاذنا الألباني في الشرح هو تخريج الأحاديث فقط؟!

رابعًـا: في تخريج الشيخ للحـديث أشار إلى «٤/ ٣٥٠» من مسند أحمد، وبالرجوع إلى نفس الصفحة نجد أن الإمام أحمد رواه من حديث محمد بن عبدالله بن جحش، ومن حديث محمد بن عبدالله بن جحش، عن أبيه، أي من رواية الابن ووالـده، وهـذا لا يضر من حيث صحة الخبر والاحتجاج به، إذ هو انتقال من صحابي إلى صحابي.

وشيء مثـل هذا لا يخفى على أصـاغـر الطلاب، فضلاً عن الشيخ الألباني محدث العصر، وأعلم أهل العصر بالحديث، وإن جدعت أنوف.

المؤاخذة الرابعة

يرى الشيخ الأنصاري في هذه المؤاخذة أن الألباني ضعف حديث ـ بعدما جزم بأنه باطل ـ : «لما حملت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد. فقال: سميه عبدالحارث، فسمته عبدالحارث، فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره» بقوله:

«لا علة له سوى عنعنة الحسن البصري».

ويرى الأنصاري أن كلام الشيخ ناصر: «لا علة له. . . » لا أساس له من الصحة لأمرين:

الأول:

أن الذين عللوا الحديث لم أر منهم من ذكر عنعنة الحسن مما عللوه به، فضلاً عن أن يصرح بأنه لا علة له سواها كما توهم الألباني، وإنما عللوه بستة أمور، ثم ذكرها الشيخ الأنصاري نقلاً عن ابن كثير وابن القيم.

الثاني:

أن من أهـل العلم من لم يعلله، فضلاً عن أن يجزم ببطلانه، منهم الترمذي، وحسنه في «جامعه»، والحاكم وصحح إسناده في «مستدركه» وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه استجازوا إيراده في «تفاسيرهم» ورواه الإمام أحمد في «مسنده» . أ. هـ.

والجـواب:

أولاً بالنسبة للنقطة الأولى:

كون الأنصاري لم ير أحدًا علل الحديث بعنعنة الحسن، ليس معنى هذا أنها ليست بعلة، وأهل العلم كلهم يضعفون الحديث بعنعنة الحسن كما هو معروف عنهم، ولكن ننقل هنا كلمة عن الإمام الذهبي إذ قال في

«السير» (٤/ ٥٧٢):
«والحسنٍ مع جلالته، فهو مدلس».
وقال أيضًا (٤/ ٥٨٨):
«قال قائل: إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: عن فلان، وإن كان مما قد ثبت لقيه لفـلان المعين؛ لأن الحسن معروف بالتدليس، ويدلس عن الضعفاء، فيبقى في النفس من ذلك» هذا من ناحية.

ومن ناحيةأخـرى أوهم الأنصـاري ـ كعادته ـ أن الشيخ الألباني لا يضعف هذا الحديث إلا بهذه العلة فقط، والأمر غير ذلك، ويتضح هذا بالرجوع إلى كلام الشيخ ناصر نفسه، فقد قال:
«وهـو حديث ضعيف، بل باطل، ولا علة فيه سوى عنعنة الحسن البصري، وقد فسر هو الآية التي يفسرها بعض المفسرين بهذا الحديث، فسرهـا الحسن نفسـه بغـير ما دل عليه حديثـه، وتبعـه على ذلك بعض المحققـين، منهم ابن القيم نفسـه، كما بينت ذلك في سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم ٣٤٣» . أ. هـ.

قلت: وبالرجوع إلى الضعيفة، تعرف ـ أخي القارىء ـ من أين عرف الأنصاري أن هٰذا الحديث ستة علل!!

وأما عن النقطة الثانية:
أقول: أنا لا أدري هل الشيخ الأنصاري يقول بتضعيف الحديث أم بتصحيحه؟!

ففي النقـطة الأولى أخـذ على الشيخ ناصر ـ بغير حق ـ أنه لم يذكر إلاعلة واحـدة للحديث!! وفي النقطة الثانية أخذ على الشيخ ناصر قوله

ببطلان الحديث؛ لأن هناك من صحح إسناده، وهناك من حسنه، وكذلك هناك من استجاز روايته!

المؤاخذة الخامسة

في هذه المؤاخذة، يأخذ الأنصاري على الشيخ ناصر تحميله الحسن البصري مسئولية المرسل الوارد في إبطال الوضوء بالقهقهة.

والجواب:

لا وجه لذلك أيضًا، وهذه كلمة الشيخ في «الشرح» ص **٤٢٩** قال حفظه الله في معرض رده على ابن القيم بأن مقتضى كلام ابن القيم يؤدي إلى قبول أحاديث الحسن المعنعنة، فضلاً عن المنقطعة والمرسلة؛ فقال:

«مثل حديثه المرسل في إبطال الوضوء بالقهقهة، وهو ضعيف باتفاق المحدثين».

وأرجو أن يتأمل الشيخ الأنصاري هذا الكلام مرة ثانية!

المؤاخذة السادسة

في هذه المؤاخذة أتى الأنصاري بعجب أيضًا كعادته، فنقل عن الشيخ ناصر ـ حفظه الله ـ أنه جوز قوله، «صحيح. رواه البخاري. أو صحيح. رواه مسلم» بأن البغوي فعل هذا في شرح السنة، بل قال البغوي ذات مرة: «هذا حديث حسن. أخرجه مسلم في صحيحه». ونقل أيضًا عن الشيخ ناصر أنه قال: قال البغوي في حديث آخر: «هذا حديث صحيح. رواه مسلم».

والأنصاري ـ هداه الله ـ قال:
أساء الألباني التصرف؛ إذ الحديث الذي قال فيه البغوي: «هذا حديث حسن. رواه مسلم» هو حديث: «سيكون في آخر الزمان ناس من أمتي يحدثونكم بما لم تسمعوا...» رواه مسلم في المقدمة وليس في الصحيح.

وأن الحديث الذي قال فيه البغوي: «صحيح. رواه مسلم» هو حديث: «من حدث بحديث وهو يرى أنه كذب...» كذلك رواه مسلم في المقدمة.
ثم قال: ليس للألباني حجة في صنيع البغوي؛ لأن البغوي لم يفعل هذا في الأحاديث التي رواها مسلم في «صحيحه» وإنما فعل ذلك في أحاديث رواها في «المقدمة» ولم يشترط فيها مسلم ما اشترط في الصحيح.

والجواب:
نقول: نعم. الحديثان رواهما مسلم في المقدمة وليس في الصحيح،

وأنه لم يشترط في مقدمته ما اشترط في «صحيحه» هذا صواب قاله الشيخ الأنصاري.

لكن غير الصواب هو تحريفه لكلام الشيخ ناصر حفظه الله، إذ من يقرأ هذا الكلام يظن أن الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ لم يأت إلا بهذين المثالين، والأمر على غير ما دلسه الأنصاري، وهذا نص كلام الشيخ من مقدمة الطحاوية (ص ١٩):

«لقد رأيت للحافظ البغوي في المجلد الأول من كتابه ـ أي: شرح السنة ـ أنواعًا من التعابير، أنقلها مع الإشارة إلى أحاديث كل نوع منها برقمها.

الأول: «صحيح. متفق عليه» يعني: بين الشيخين.

انظر الأحاديث (٦ و٦٨ و١٣٢)، وقد يقول: «صحيح. أخرجاه» رقم (١٥٤).

الثاني: «حديث صحيح. أخرجه محمد» أي البخاري.

انظر الأحاديث: (٤١ و١١٣ و١٧١).

الثالث: «هذا حديث صحيح» يقوله في الأحاديث التي يرويها بسنده عن البخاري، وهذا بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي في صحيحه».

انظر الأحاديث: (١٢ و٢٣ و٣٤ و٤٤ و٥٧ و٨٦ و٩٤ و١٠٨ و١١٦ و١٢٥ و١٤١ و١٥٨ و٢٠٣ و٢٣٠).

الرابع: «هذا حديث صحيح أخرجه مسلم».

هذا النوع كثير جدًّا عنده، فانظر الأحاديث: (٢ و٤ و٨ و١٦ و١٧ و٢٤ و٣٦ و٤٧ و٥٠ و٥٣ و٥٦ و٥٩ و٦٢ و٦٤ و٦٧ و٧٤ و٧٨

و٨٠ و٨١ و٨٥ و٩١ و٩٣ و١٠١ و١٠٩ و١٢٣ و١٢٧ و١٣٩ و١٤٨ و١٥١ و١٥٢ و١٥٧ و١٩١ و٢٠١ و٢٠٥ و٢١١ و٢١٩ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٦ و٢٣٨).

الخامس: ورأيته مرة قال: «هذا حديث حسن. أخرجه مسلم فلم يصححه، راجع رقم (١٠٧). أ. هـ. كلام الألباني.

قلت: فلماذا اختار الشيخ الأنصاري رقم (١٠٧) ورقم (١٢٣) فقط دون بقية الأرقام؟ بل أوهم أن الشيخ لم يأت إلا بهذين المثالين فقط؟ الإجابة بلا شك واضحة وهو أنه أراد أن يوهم القراء بأن صنيع البغوي إنما كان فيما أخرجه مسلم في المقدمة فقط!!

ولا يفوتني هنا أن أنصح السيخ الأنصاري بشيئين:

الأول: أن لا يشغله النقد عن الأمانة في النقل!!

الثاني: أن يرجع أيضًا إلى كتاب الاعتبار للحازمي، وسيجد الآتي:

قال في ص ٣١: «حديث حسن صحيح. أخرجه البخاري».

قال في ص ٣١ أيضًا: «حديث صحيح ثابت متفق عليه أخرجاه في الصحيحين».

قال في ص ٥٠: «هذا حديث حسن صحيح، متفق عليه».

وغير ذلك الكثير، لم نرد الإحصاء، وإنما أردنا أن ننبه أن هناك من الأئمة من سبق الشيخ الألباني إلى هذا الصنيع.

بل أدعو الشيخ الأنصاري بالرجوع إلى كتبه هو، لا إلى كتب الآخرين فقد قال الشيخ عن حديث عبدالله بن السائب قال: قرأ النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنون في صلاة الصبح... الحديث «تصحيح حديث صلاة

التراويح» ص ٢٤ .

قال الشيخ الأنصاري :

«وهذا حديث صحيح . أخرجه مسلم» .

المؤاخذة السابعة

ذكرها الشيخ الأنصاري في نقده ص ١١٩ ـ ١٢٥، وهي ترديد لما قاله أبوغدة سابقًا، وكان يكفي الشيخ الأنصاري أن يقرأ رد شيخنا على أبي غدة في مقدمة شرح العقيدة الطحاوية، ولذلك اختصارًا لهذا الرد أحيل القارىء الكريم إليها.

المؤاخذة الثامنة للأنصاري
والـرد عليـه

قال الشيخ الأنصاري في هذه المؤاخذة ما يلي:

«خرج الألباني بعض عبارات شرح الطحاوية على أساس اعتبار ذلك البعض حديثًا، يظهر ذلك فيما يلي:

١ ـ قال الشـارح: (وقـد ورد في أحاديث أن لكل نبي حوضًا، وأن حوض نبينا صلى الله عليه وسلم أعظمها وأحلاها وأكثرها واردًا جعلنا الله منهم بفضله وكرمه).

فعلق الألباني على ذلك بقوله:

حسن أخرجه الترمذي، وقال: غريب، ثم ذكر أنه ورد مرسلًا، قال: وهو أصح، ورواه الطبراني كما في المجمع، وقال: فيه مروان بن جعفر السمري وثَّقه ابن أبي حاتم، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وبقية رجاله ثقات. ثم وجدت ما يقوّي الحديث فخرَّجته في الصحيحة ١٥٨٩. ا.هـ. كلام الألباني.

وفي صنيعه هنا خلط وتخبيط من وجهين:

أحـدهما: أن العبارة التي خرَّجها ليست حديثًا، وإنما هي من كلام الشارح أخذها من عنوان في كتاب شيخه الحافظ ابن كثير «النهاية في الملاحم والفتن» بلفظ: ذُكر أن لكل نبي حوضًا، وأن حوض نبيِّنا محمد ﷺ أعظمها وأجلّها وأكثرها واردًا. وباقيه دعاء من الشارح.

الثاني: أن لفظ جامع الترمذي، ولفظ مجمع الهيثمي، غير اللفظ الذي علَّق عليه الألباني كما يتبين من سَرْد نص كل واحد منهما فيما يلي:

قال الترمذي في باب (ما جاء في صفة الحوض) من «جامعه»: حدثنا أحمد بن محمد بن علي بن نيزك البغدادي، حدثنا محمد بن بكار الدمشقي، حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل نبيّ حوضًا، وإنهم يتباهون أيّهم أكثر واردة، وإني أرجو أن أكون أكثرهم واردة». ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وقد روى الأشعث بن عبدالملك هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً ولم يذكر فيه «عن سمرة» وهو أصح. اهـ نص الترمذي.

وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»: عن سمرة بن جندب، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الأنبياء يتباهون أيّهم أكثر أصحابًا من أمته، فأرجو أن أكون يومئذٍ أكثرهم كلهم واردة. وإن كل رجل منهم قائم على حوض ملآن معه عصا، يدعو من عرف من أمته، ولكل أمة سيما يعرفهم بها نبيّهم». رواه الطبراني ثم ذكر الهيثمي من ناحية السند ما نقله عنه الألباني.

الثالث: أن لفظ «الأحاديث» الوارد في عبارة الشارح يقتضي إيراد أكثر من حديث واحد، وهذا ما لم يصنعه الألباني، وقد أورد ابن كثير في «النهاية» طرقًا لحديث: «إن لكل نبي حوضًا» لو راجعها الألباني وذكرها لأتى بما تقتضيه لفظة «أحاديث».

- انتهى كلام الأنصاري -

وللجواب على ذلك نقول:

بالنسبة للمؤاخذة الأولى:

حقًّا هذه العبارة عنوان في كتاب «النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير ١/٣٦٩، وباقيه دعاء من الشارح.

لكن جزم الأنصاري بأن العبارة ليست حديثًا، فهذا لا يسلم له، ولو قرأ الأنصاري العبارة قراءة صحيحة لما أشكلت عليه، فأصل العبارة هكذا،

[وقد ورد في أحاديث: «إن لكل نبي حوضًا. . .» وإن حوض نبينا صلى الله عليه وسلم أعظمها، وأحلاها، وأكثرها واردًا، جعلنا الله منهم بفضله وكرمه].

فتكون جملة: «إن لكل نبي حوضًا. . .» هي طرف الحديث المرفوع.

وتكون جملة: «وإن حوض نبينا صلى الله عليه وسلم أعظمها، وأحلاها، وأكثرها واردًا) تعبير من الشارح - رحمه الله - عن معنى بقية الحديث.

وتكون جملة: (جعلنا الله منهم بفضله وكرمه) دعاء من الشارح.

وبهذا أكون قد أجبت عن الإشكال الأول عند الشيخ الأنصاري عفا الله عنا وعنه.

فأما عن المؤاخذة الثانية، فأقول:

لعله بعد الإجابة عن الإشكال الأول، قد زال الثاني تلقائيًّا؛ لأن الشيخ الأنصاري قد بنى الثاني على الأول، وما بُني على خطأ، فهو خطأ.

وأما عن المؤاخذة الثالثة؛ فأقول:

سبحان الله! تدعي أيها الشيخ الجليل!! أن الألباني لم يصنع هذا[1]، وتأمره بمراجعة ما كتبه ابن كثير؟!

ولبيان ما في هذا الكلام مما يخالف الحقيقة إليك أيها القارىء ما يلي:

أ - ألم ينقل الأنصاري عن الشيخ الألباني قوله: «ثم وجدت ما يقوي الحديث فخرجته في «الصحيحة»(١٥٨٩).

فَلِمَ لم يرجع الشيخ الأنصاري ليرى هل الألباني راجع طرق الحديث، وخرجه من أكثر من رواية، أم أنه يَنصح ولا يُنصح.

ب - لقد اضطرني الشيخ الأنصاري أن أنقل كلام الشيخ ناصر في «السلسلة الصحيحة» بتمامه ليتبين للقارىء أين الصواب.

قال الشيخ الألباني حفظه الله تعالى:

١٥٨٩ - (إن لكل نبي حوضًا، وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإني أرجو الله أن أكون أكثرهم واردة».

أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٤٤) والترمذي (٣/٢٩٩ - ٣٠٠) وابن أبي عاصم كما في «نهاية ابن كثير» (١/٣٥١) والطبراني في «الكبير» (٦٨٨١) من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

---

(١) أي كان يجب على الشيخ ناصر أن يخرج أكثر من حديث، وهذا ما يقتضيه لفظ «أحاديث».

«حـديث غريب (وفي بعض النسـخ : حسن غريب)، وقـد روى الأشعث بن عبدالملك هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً. ولم يذكر فيه عن سمرة، وهو أصح».

قلت: وما في النسخة الأولى أعني الغرابة فقط أقرب إلى الصحة، وهو الذي نقله ابن كثير عن الترمذي، لأن السند لا يقبل التحسين، فإن فيه ثلاث علل:

الأولى: الإرسال الذي ذكره الترمذي ورجحه.

الثانية: عنعنة البصري؛ فإنه كان مدلسًا لا سيما عن سمرة.

الثالثة: سعيد بن بشير، وهو الأزدي مولاهم، وهو ضعيف كما في «التقريب».

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/٣٦٣) بلفظ أتم وهو:

«إن الأنبياء يتباهون أيهم أكثر أصحابًا من أمته، فأرجو أن أكون يومئذ أكثرهم كلهم واردة، وإن كل رجل منهم يومئذ قائم على حوض ملآن معه عصا، يدعو من عرف من أمته، ولكل أمة سيما يعرفهم بها نبيهم». وقال:

«رواه الطبراني، وفيه مروان بن جعفر السَّمُري، وثقه ابن أبي حاتم. وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وبقية رجاله ثقات».

قلت: إن كان كما قال رجـاله ثقات؛ ولم يكن في الإسناد ما يقدح في ثبوته، فالإسناد حسن عندي؛ لأن السمري هذا صدوق صالح الحديث، كما قال ابن أبي حاتم (٤/١/٢٧٦) عن أبيه، وهو مقدم على جرح الأزدي؛ لأن هذا نفسه يتكلمون فيه!

ثم وقفت على إسناده عند الطبراني (٧٠٥٣)، فإذا هو من طريق السمري

المذكور: ثنا محمد بن إبراهيم بن خُبَيب بن سليمان بن سمرة: [ثنا جعفر بن سعد بن سمرة عن خبيب بن سليمان بن سمرة](1) عن أبيه عن سمرة.

قلت: وهذا سند ضعيف، سليمان بن سمرة لم يوثقه أحد غير ابن حبان (٣/٩٤)، وخُبيب ابنه مجهول، وجعفر بن سعد ليس بالقوي كما في «التقريب».

وللحديث شاهدان موصولان، وثالث مرسل.

الأول: من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا بلفظ:

«إن لي حوضًا طوله ما بين الكعبة إلى بيت المقدس، أشد بياضًا من اللبن، آنيته عدد النجوم، وكل نبي يدعو أمته، ولكل نبي حوض، فمنهم من يأتيه الفئام، ومنهم من يأتيه العصبة، ومنهم من يأتيهم النفر، ومنهم من يأتيه الرجلان، ومنهم من يأتيه الرجل، ومنهم من لا يأتيه أحد، فيقال: قد بلغت، وإني لأكثر الأنبياء تبعًا يوم القيامة».

أخرجه أبونعيم في «أخبار أصبهان» (١/١١٠) وكذا ابن أبي الدنيا في «كتاب الأهوال» كما في «ابن كثير» (١/٣٦٣ و ٣٦٩) وابن ماجه (٢/٢٧٩) مختصرًا.

وعطية ضعيف.

الثاني: عن محصن بن عقبة اليماني عن الزبير بن شبيت (كذا) عن أبي عثمان عن ابن عباس قال:

«سئل رسول الله ﷺ عن الوقوف بين يدي رب العالمين هل فيه ماء؟ قال: إي والذي نفسي بيده، إن فيه لماء، إن أولياء الله ليردون حياض الأنبياء، ويبعث الله سبعين ألف ملك في أيديهم عصي من نار يذودون

(١) قلت: ما بين المعكوفتين ساقط في الأصل المطبوع من الطبراني؛ فاستدركه من حديث آخر منه برقم (٧٠٣٤).

الكفار عن حياض الأنبياء».

أخرجه ابن أبي الدنيا. وقال ابن كثير (١/ ٣٧٠):

«وهذا حديث غريب من هذا الوجه. وليس هو في شيء من الكتب الستة».

قلت: والزبير ومحصن لم أجد من ترجمهما.

الثالث: قال ابن أبي الدنيا: حدثنا خالد بن خداش (الأصل: خراش): حدثنا حزم بن أبي حزم: سمعت الحسن البصري يقول: قال رسول الله ﷺ:

«إذا فقدتموني، فأنا فرطكم على الحوض، إن لكل نبي حوضًا، وهو قائم على حوضه، بيده عصا يدعو من عرف من أمته، ألا وإنهم يتباهون أيهم أكثر تبعًا، والذي نفسي بيده إن لأرجو أن أكون أكثرهم تبعًا».

قال الحافظ ابن كثير:

«وهذا مرسل عن الحسن، وهو حسن، صححه يحيى بن سعيد القطان وغيره، وقد أفتى شيخنا المِزِّي بصحته من هذه الطرق».

قلت: وإنما لم يحسنه الحافظ مع أن رجاله رجال «الصحيح» لأن في خالد بن خداش وشيخه حزم كلامًا، قال الحافظ ابن حجر في الأول منهما:

«صدوق يهم».

وقال في الآخر:

«صدوق يخطىء».

ومنه تعلم خطأ قوله في «الفتح» (١١/ ٢٩٣):

«والمرسل أخرجه ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن. . .»!

قلت: نعم هو صحيح عن الحسن بالطريق الأخرى عنه التي أشار إليها الترمذي في كلامه السابق من رواية الأشعث بن عبدالملك عنه. ومن الغريب أن لا يذكرها الحافظان ابن حجر وابن كثير!!

وجملة القول: إن الحديث بمجموع طرقه حسن أو صحيح. والله أعلم.

ثم وجدت له شاهدًا آخر من حديث عوف بن مالك مرفوعًا به. وفيه زيادة خرجته من أجلها في «الضعيفة» (٢٤٥٠).

العبارة الثانية التي زعم الأنصاري أن الألباني عدها حديثًا وخرجها

قال الأنصاري:

٢ ـ من عبارات الشارح التي اعتبر الألباني كل واحدة منها حديثًا، وخرجها على ذلك الأساس قول الشارح:

[قال الشيخ رحمه الله فيما تقدم: «من لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه»].

فقد علق الألباني على هذا القول: «من لم يتوق النفي...» إلخ بقوله: «لا يصح مرفوعًا» فأوهم بذلك أن هذا الكلام حديث موقوف، لا يصح رفعه، رغم تصريح الشارح في تلك العبارة بأنه كلام للطحاوي، ورغم وجوده في متن العقيدة الطحاوية أ. هـ كلام الأنصاري.

والجواب:

وأقول: إن الشيخ الألباني حفظه الله لم يعلق على هذه العبارة أبدًا، وإنما علق الشيخ الألباني حفظه الله على شيء آخر، وإليكم أصل العبارة من الشرح:

«وانظر إلى جواب الإمام مالك رضي الله عنه في صفة الاستواء، كيف قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، وروي أيضًا عن أم سلمة رضي

الله عنها موقوفًا عليها، ومرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم[1]، وكذلك قال الشيخ رحمه الله فيما تقدم: «من لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه» أ. هـ.

فتعليق الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ على قول الشارح، «ومرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم». وأما قوله: «ومن لم يتوق. . .» فما علق عليه الشيخ الألباني حفظه الله،

(١) وهنا علق الشيخ الألباني حفظه الله بقوله: «قلت: لا يصح مرفوعًا» ص ٤٦٤ .

العبارة الثالثة محل النزاع

قال الشيخ الأنصاري:

جاء في الشرح ما نصه: «ومن ظن من الجهال أنه إذا نزل إلى سماء الدنيا كما أخبر الصادق صلى الله عليه وسلم يكون. . .» إلخ. فوضع الألباني قول الشارح «نزل إلى سماء الدنيا» بين قوسين على أساس أنه حديث، ثم قال في تخريجه: «متفق عليه. بل هو متواتر، وقد خرجته في إرواء الغليل».

ويرى الأنصاري أن هذا من غفلة الألباني وأن الأولى أن يكون تعليقه عند قوله، «كما أخبر الصادق صلى الله عليه وسلم» لا عند «نزل إلى سماء الدنيا».

والجواب

لنتفق مع الشيخ الأنصاري أولاً. ما هو المطلوب تخريجه؟ أليس هو حديث النزول؟

فما هو الفرق إذًا بين أن يضع الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ تعليقه عند قوله: «نزل إلى سماء الدنيا» أو عند قوله: «كما أخبر الصادق المصدوق»؟!

أنا شخصيًا لا أرى كبير فرق، وإذا أصر الشيخ الأنصاري على هذا التعديل، فلا مانع عندي من أن أكلم له الشيخ ناصرًا في هذا إن شاء الله تعالى!!

المؤاخذة التاسعة
والجواب عنها

جعل الشيخ الأنصاري عنوان مؤاخذته هذه هكذا:

«حملتان للألباني على ابن القيم لذكره أثرًا عند عبد بن حميد يتعلق بالنار، لا داعي لهما».

ثم تباكى تحت هذا العنوان على ابن القيم، وأظهر نفسه بمظهر المدافع عن ابن القيم!!

والجواب

لقد آثرت هنا أن لا أعلق بشيء، وإنما أنقل كلام الشيخ الألباني من «شرح العقيدة الطحاوية» ليعرف القارىء مدى صحة هذا الكلام.

قال حفظه الله ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩ :

ضعيف لأنه من رواية الحسن قال: قال عمر: والحسن لم يدرك عمر رَضي الله عنه. وقال ابن القيم في «حادي الأرواح» (٢/٧١ طبع الكردي) عقبه: والحسن لم يسمع من عمر. ومع ذلك فقد حاول تقويته بكلام خطابي، لا غناء فيه. «حسبك بهذا الاسناد جلالة (!) والحسن وإن لم يسمع من عمر فإنما رواه عن بعض التابعين، ولو لم يصح عنده ذلك عن عمر لما جزم به، وقال: قال عمر بن الخطاب»!

قلت: وهذا كلام عجيب من مثل ابن القيم رحمه الله، لأن

معناه الاحتجاج بحديث التابعي المجهول العين! لأنه إذا كان الحسن قد أخذه من بعض التابعين، فمن هو؟ وما حاله في الحديث حفظًا وضبطًا؟ أليس منطق ابن القيم هذا يؤدي إلى قلب القواعد الأصولية الحديثية التي تجعل حديث المجهول ضعيفًا، والحديث المرسل والمنقطع ضعيفًا كذلك، لأنهما يرجعان إلى راوٍ لم يذكر ولم يسم؟! ويؤدي كذلك إلى قبول أحاديث الحسن البصري المعنعنة، فضلاً عن المنقطعة والمرسلة، مثل حديثه عن سمرة «لما حملت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبدالحارث، فسمته عبدالحارث، فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره».

وهو حديث ضعيف، بل باطل، ولا علة فيه سوى عنعنة الحسن البصري، وقد فسر هو الآية التي يفسرها بعض المفسرين بهذا الحديث، فسرها الحسن نفسه بغير ما دل عليه حديثه، وتبعه على ذلك بعض المحققين، منهم ابن القيم نفسه، كما بينت ذلك في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (رقم الحديث ٣٤٢). ومثل حديثه المرسل في إبطال الوضوء بالقهقهة، وهو ضعيف باتفاق المحدثين ! .

سامح الله ابن القيم وغفر له، فإنه بتصحيحه لمثل هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه يفتح بابًا كبيرًا لبعض الفرق الضالة يلجون فيه إلى تأييد ضلالهم، كالقاديانية، فإن من خلالهم القول بفناء النار، وانتهاء عذاب الكفار، كما بينته في «السلسلة» المشار إليها، عند الكلام على الحديث الذي في معنى هذاالأثر. وكنت أشرت إليه في الكلام على هذا الأثر. فلما وقفت على إسناده تكلمت عليه بتفصيل، وألحقته بالحديث المشار إليه.

وجملة القول: أن هذا الأثر لا يصح عن عمر، كما لا يصح عن غيره مرفوعًا، والله ولي التوفيق. وراجع لهذا البحث كتاب «رفع الاستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار». للعلامة الصنعاني بتقديمي وتعليقي.

وقد روي نحوه عن عبدالله بن عمرو موقوفًا بسند ضعيف، وأبي أمامة مرفوعًا بسند فيه تالف، وقد تكلمت عليه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» كما تقدم قريبًا.

المؤاخذة العاشرة، والجـواب

قال الشيخ الأنصاري:

«وردت عبـارة في شرح الـطحاوية. نصها: «وروى ابن بطة بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه قال: (لا تسبوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فلمقام أحدهم ساعة - يعني: مع النبي صلى الله عليه وسلم - خير من عمل أحدكم أربعين سنة) وفي رواية وكيع: (خير من عبادة أحدكم عمره) فكتب الألباني على هذه العبارة: «صحيح» ولا يدري أن فيها خللاً».

ثم برهن الشيخ الأنصاري على أن الرواية الموجودة في «الشرح» لابن عمر، وليست لابن عباس، وأخذ على الشيخ ناصر أنه لم يتنبه لذلك.

الجـواب:

١ - نسلم للشيخ الأنصـاري - حفظه الله - بأن الرواية الموجودة في «الشرح» هي حقًا لابن عمر، وليست لابن عباس.

وأن رواية ابن عباس بلفظ: «لا تسبوا أصحاب محمد؛ فإن الله تعالى قد أمرنا بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتتلون».

رواه الإمـام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (١٨) حدثنا أبومعاوية قال: وأخبرنا رجل، عن مجاهد، عن ابن عباس، به.

تنبيـه:

وقع في «منهاج السنة».

«معاوية» بدلاً من «أبي معاوية». وهو خطأ.

ووقع أيضًا «رجاء» بدلاً من «رجل».

هذا وقد نقل الأنصاري هذه العبارة من «منهاج السنة» ليحتج بها مع ما فيها من التحريف دون أن يشير إليه، فضلاً عن أن يعرفه! والله المستعان.

٢ ـ لكن بقي أن نبين أن الشيخ الألباني حفظه الله لم يقل: «صحيح» فقط وإنما قال: «صحيح، وهو مخرج في الظلال ١٠٠٦».

وبالرجوع إلى الموضع المشار إليه نجد هناك رواية ابن عمر، وليست رواية ابن عباس[١].

ففي هذه المؤاخذة التي أخذها الشيخ الأنصاري على الشيخ الألباني، لا يزيد الأمر عن كونه يحتاج إلى زيادة إيضاح من الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ أو حتى فلنعتبره سهوًا، أو من باب الخطأ، أو ليسمه الأنصاري ما شاء.

وبعد:

هل يكون هذا مدعاة لقول الأنصاري:

«وفي صدور هذا وأمثاله منه ـ أي: من الشيخ الألباني حفظه الله ـ ما يدعو إلى الحذر من الاعتماد على كثير من تصحيحاته، ووجوب التثبت منها».

---

(١) تنبيه: وقع في «السنة» لابن أبي عاصم السند هكذا: «ثنا أبوبكر، ثنا وكيع، عن سفيان، عن بسر بن دعلوق قال: سمعت ابن عمر». فعلق عليه الشيخ ـ حفظه الله ـ «رجال إسناده ثقات، رجال الشيخين، غير بسر بن دعلوق، فلم أعرفه الآن».
قلت: تحرف على الشيخ اسمه، وإنما صوابه: «نسير بن ذعلوق».

أقول: يقول هذا الكلام من ينقل إسنادًا محرفًا فلا يستطيع أن يقيمه!!
هذا وقد ختم الشيخ الأنصاري نهاية مؤاخذاته ص ١٤١ بقوله:
«هذا قليل من كثير مما لدي من المآخذ على تعليقات الألباني على شرح الطحاوية وعسى أن أتفرغ لاستقصائها فيما بعد، وما ذلك على الله بعزيز».

قلت: وهذا ردي على الشيخ الأنصاري ـ حفظه الله تعالى ـ ومن قرأه عرف مدى صواب هذه المآخذ (!) وأنا في غاية الشوق لباقي ما عند الشيخ الأنصاري وسيكون ردي عليه بكل إنصاف، ما أصاب فيه قبلناه وشكرنا عليه، وما أخطأ فيه رددناه عليه، وشكرناه أيضًا.

خاتمة نقد الأنصاري

ذكر الشيخ الأنصاري في خاتمة نقده لتعليقات الشيخ ناصر على الطحاوية، أنه:

«يحكم الألباني أحيانا كثيرة على حديث قد عزاه بعض المعتبرين من أهل العلم إلى بعض كتب الحديث بأنه غير موجود في ذلك المرجع، ويوهم أحيانا أنه تتبعه في ذلك المرجع، وفي غيره من المراجع الكبيرة والصغيرة، فلم يجد له ذكراً ولا أثراً ويكون هذا التتبع من التشبع بما لم يعط (!) وإليك شاهداً[1] على ذلك.

قال في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اتبعوا السواد الأعظم؛ فإنه من شذ شذ في النار».

قال الألباني في تعليقه على «مشكاة المصابيح» (١/ ٦٢):

«لم أجده في شيء من كتب السنة المعروفة، حتى الأمالي، والفوائد، والأجزاء التي مررت عليها، وهي تبلغ المئات، ولا أورده السيوطي في الجامع الكبير».

ثم بين الأنصاري أن الحديث رواه الحاكم في «المستدرك» ١/ ١١٥.

---

(١) أقول: أمن أجل حديث واحد استجاز الأنصاري أن يصف الشيخ الألباني بأنه متشبع بما لم يعط؟!!

والجـــواب :

ولابد أن أقوله هنا من أقرب طريق، وأخصر عبارة، فأقول:

لعـل الشيخ الأنصاري ـ حفظه الله ـ عرف مكان الحديث بواسطة شيخنا الألباني نفسه حفظه الله، فقد خرج الشيخ الألباني هذا الحديث في كتاب «السنة» لابن أبي عاصم، رقم (٨٠) واستعرض كل طرق الحديث عند الحاكم، (١/١١٥-١١٦) وتكلم عليها كلام العالم الخبير.

فالأولى ومن باب إحسان الظن بالمسلمين، فضلاً عن علمائهم، أن يُحمـل كلامهم المتـأخر على المتقدم، أو المفصل على المجمل. . وهكذا، وكنت أود أن لا ينبه الشيخ الأنصاري إلى هذه النقطة مثلي.

وإني لعلى يقين لو طبع التحقيق الثاني لشيخنا على «المشكاة» لحذف ماجاء في التحقيق الأول وهو المطبوع، ولأحال إلى كتاب «السنة» لابن أبي عاصم.

ثم ذكـر الشيخ الأنصاري بعد ذلك من ص١٤٤ ـ ١٥١ كلاماً لا يتعلق بطبيعة النقد لذاته، ولذلك أهملناه عن عمدٍ.

ولكنه ذكر (ص ١٥٤) كلاماً في الهامش، وأنا من باب إحسان الظن به ـ حفظه الله وجزاه خيراً ـ سأفهم منه أن ردوده وانتقاداته لشيخنا علامة العصر، وطبيب الحديث، هي دائماً لوجه الله (!) وليست من باب الثأر لنفسه!!

وبهذا ينتهي ما أردته، وأسأل الله عز وجل أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأن يلقى القبول الجميل عند الشيخ الأنصاري حفظه الله تعالى.

الفهرس

صفحة

فسح وزارة الاعـــلام
رقم ٦١٧٢ / م
تاريخ ٢٨/٨/١٤١٠هـ

الطبعـة الأولى

١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠

مطابع التقنية
الرياض ـ العليا ـ طريق الأمير عبد الله بن عبد العزيز
تلفون: ٤١٠١٠٢٢ ـ ٠١